



التعليم عن بعد
علم اجتماع (المستوى الخامس)

علم الاجتماع الحضري

د/ حسام صالح

تنسيق : أبوفيفل KFU
ناوي الرحيل (سابقاً)

لكثرة الاسئلة عن مكان بيع الملزمة سواء من الرياض أو خارج الرياض
الآن الملزمة متوفرة في مكتبة صدى الحروف - بالسويدي -
ولتوصيل ت / ٠١٤٢٦٧٢٦٢ - ج / ٠٥٥٦٠٩١٨١٩

❖ التعريف بعلم الاجتماع الحضري :

• كان من النادر استخدام مصطلح حضري قبل ق ١٩ ويعرف قاموس أكسفورد - كلمة حضري بأنها « كل ما يتصل بالمدن أو الحياة المدنية » وهذه الكلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية urbs وهو اصطلاح كان الرومان يستخدمونه للدلالة على المدينة وخاصة مدينة روما .

➤ ويعرف علم الاجتماع الحضري بأنه : « فرع من فروع علم الاجتماع العام يستخدم مناهجه ، وأدواته ومفاهيمه في دراسة الحياة الاجتماعية داخل المجتمع الحضري » .

- وإذا كان علم الاجتماع يمكن تعريفه بأنه العلم الذي يدرس البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية ، فإن علم الاجتماع الحضري يمكن تعريفه بأنه « علم اجتماع الحياة الحضرية » أي دراسة الجماعات والعلاقات الاجتماعية في المجتمع الحضري .

➤ ويمكن تعريف علم الاجتماع الحضري بأنه : « العلم الذي يهتم بدراسة المدينة باعتبارها مركز الحضرة » .

• وفي قاموس علم الاجتماع يعرف علم الاجتماع الحضري بأنه « علم اجتماع حياة المدينة » بما في ذلك تحليل الحياة كظاهرة اجتماعية في حد ذاتها ، ودراسة مشاكل معينة لأنها تحدث داخل داخل المدينة .

➤ وقد يعرف علم الاجتماع الحضري بأنه : « العلم الذي يدرس الظواهر الاجتماعية الحضرية ، ويهتم في المقام الأول بدراسة المدينة في نموها وتطورها باعتبارها مجتمعا متميزاً ، كما يدرس مدى تأديتها لوظائفها وتخطيطها والمشكلات التي تعانيها »

❖ أهم موضوعات الدراسة في علم الاجتماع الحضري :

• يمكن حصر أهم مجالات ومواضيع علم الاجتماع الحضري في النقاط التالية :

- (١) دراسة المدن والمراكز الحضرية والمناطق المجاورة لها .
- (٢) دراسة البنى الاجتماعية للحياة الحضرية .
- (٣) دراسة المدينة ودورها التاريخي ونشأتها وتطورها وأنماطها ووظائفها .
- (٤) دراسة المشكلات الاجتماعية في المدينة مثل مشكلات الجريمة والفساد والكثافة السكانية والمواصلات والترويح وغيرها من المشكلات الناجمة عن ظاهرة التحضر .
- (٥) دراسة خصائص الحياة الحضرية وتطورها .
- (٦) دراسة الإيكولوجيا الحضرية والعلاقات بين المجتمع وبيئته الطبيعية .
- (٧) دراسة تأثير المدن أو الحياة الحضرية على السلوك الاجتماعي والنظم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية .
- (٨) دراسة المجتمعات المحلية الحضرية ، والمقارنة بينها وبين المجتمعات الريفية المحلية الأخرى (تحليل مقارن) والتعرف على الخصائص المميزة لهذه المجتمعات المحلية الحضرية .

المنهج جديد وكله معلومات ، وكل سطر محل سؤال

نصيحتي : ذاكر بذكمة وضمير ☹

❖ نشأة علم الاجتماع الحضري وتطوره :

- يعد علم الاجتماع الحضري أحد فروع علم الاجتماع ، وقشهد هذا العلم تطوراً واضحاً ومميزاً في العصر الحديث في أوروبا وأمريكا خاصة مع نمو المدن وتنامي أهميتها الكبرى في تغيير مجرى حياة المجتمع .
- ومن خلال تحليل المسار التاريخي للدراسات الحضرية نجد أن في بداياتها كانت تعرض ظواهر علم الاجتماع الحضري في سياق دراسة موضوعات أخرى، ولم تقصد هذا الموضوع لذاته أو تنتبه لما له من أهمية خاصة .
- وقد بدأت الدراسات الحضرية في القرن السادس عشر ، حيث كان من أوائل الرواد الذين اهتموا بهذا الموضوع العالم الإيطالي « جوفاني بوترو » الذي نشر في عام ١٥٩٨ كتابه بعنوان « أسباب نمو المدن » حيث درس فيه المدينة عن طريق تتبع نموها التاريخي .
- وقد جاء بعد ذلك « جردون سوجورج » في دراسته بعنوان « علم الاجتماع الحضري المقارن »، مشيراً فيها إلى أن القرن السادس عشر هو البداية الفعلية للصياغة النظرية للدراسات الحضرية .
- وفي عام ١٨٥٨م قدم « ماكس فيبر » كتابه الشهير الذي يحمل أسم « المدينة » حيث عرض فيه لتحليل طبيعة المدينة وبحث وظائفها السياسية والإدارية .
- ثم جاءت بعد ذلك « أدنا فيبر » عام ١٨٩٩ لتقدم بحثاً بعنوان « نمو المدن في القرن التاسع عشر » .
- وفي عام ١٩١٠م نشر « رينيه موريه » كتابه الذي يحمل أسم « نشأة المدن ووظيفتها الاقتصادية » وكان هذا العمل مساهمة مميزة وإيجابية في تقديم صياغة نظرية ومنهجية وإسهاماً نظرياً في علم الاجتماع الحضري .
- ويمكن القول أن الدراسات المتعلقة بعلم الاجتماع الحضري في أوروبا قد اهتمت بالتناول التاريخي المقارن للظاهرة الحضرية كموضوع أساسي لدراسته النظرية والتطبيقية باعتبارها وحدة اجتماعية مميزة لها سماتها الخاصة من حيث نشأتها وتطورها بنائياً ووظيفياً .
- أما في أمريكا فظهر اهتمام علماء الاجتماع الحضري بموضوعات متعددة ، وقد تمثل ذلك في أعمال « لويس ممفورد » حيث قدم كتابين الأول يحمل اسم « المدينة في التاريخ » والثاني « ثقافة المدن » ، حيث عرض « ممفورد » لتحليل التاريخي في دراسة المدن كأساس لعلم الاجتماع الحضري .
- ثم قدم « لويس ويرث » في عام ١٩٣٨ مقالته الشهيرة عن « الحضرية كأسلوب للحياة » والذي اهتم فيها بتحليل خصائص المجتمع الحضري على اعتبار أن المدينة وحدة اجتماعية خاصة تتسم بمميزات معينة تنفرد بها ولا يمكن توافرها في أي وحدة اجتماعية أخرى ، مما يدعوه للتأكيد على أهميتها كمجال لدراسة علم الاجتماع الحضري .
- أما « روبرت بارك » فقد قدم كتابه عام ١٩٥٥م والذي يحمل عنوان « المجتمع الحضري » وقد ركز في هذا الكتاب على دراسة نمو المدن وأثرها في بنائها الإيكولوجي ، كما أشار في هذا الكتاب إلى أن علم الاجتماع الحضري بوجه عام هو الدراسة السوسولوجية للمدن او الحياة في المدينة .
- وفي العالم العربي فقد كانت هناك إسهامات عديدة نشطت الدراسات الحضرية أمثال : مصطفى الخشاب في كتابه « الاجتماع الحضري » ، وعبد المنعم شوقي في كتابه « مجتمع المدينة » ، والسيد الحسيني في كتابه « المدينة » وغيرهم من الباحثين العرب الذين ناقشوا المدينة من زوايا متعددة لعل أهمها مشاكل المجتمع الحضري وملامح التغيرات التي طرأت على المدينة العربية في العصر الحديث وغيرها .

- ويمكن القول أن جميع الدراسات السابقة قد ساهمت بشكل كبير في دعم الإطار النظري والمنهجي لعلم الاجتماع الحضري وإثراء جوانبه التطبيقية باعتباره فرع من فروع علم الاجتماع العام .

❖ خصائص الحياة الحضرية :

- (١) الحضرية تتناسب طردياً مع عدد السكان بحيث كلما زاد عدد السكان في مدينة ارتفعت فيها نسبة الحضرية ارتفاعاً ملحوظاً
- (٢) إن أهم سمة للحضرية هي شكل العلاقات التي تقوم بين الناس ونوع العمل الذي يقومون به والتخصص وتقسيم العمل ومدى اتساع نطاقه .
- (٣) المهاجرون من الريف للمدينة يحتفظون بالرواسب الريفية وآثارها تظل عالقة بسلوكهم أول الأمر ثم يتحررون منها تدريجياً حتى تختفي .
- (٤) انتشار الصناعة في أغلب المجتمعات يميل إلى خلق مراكز صناعية مستقلة تصبح مدن بعد حين .
- (٥) تحديد المدينة نوع العمل الذي يقوم به الفرد فكل فرد يتخصص في نوع معين من العمل .
- (٦) تمتاز الحياة الحضرية بالتكيف السريع ، والفرد الذي لا يستطيع التكيف سرعان ما يتخلف بل يتنبأ له الباحثون بالمرض النفسي لكن الفرد المتكيف المتفاعل هو الذي يمكن له البقاء في المدينة، فالتكيف السريع شرط أساسي للحياة الحضرية الناجحة .
- (٧) تمتاز الحياة الحضرية بأنها مرنة غير جامدة سريعة التغير ، وتتسم علاقات الناس فيها بالمرونة والقابلية للتغير والتكيف للمواقف المختلفة التي تكون نتيجة لتغير المراكز والأدوار التي يقوم بها كل منهم .
- (٨) أن كل فرد في المدينة يعد مسئولا عن نفسه وعن تصرفاته بعكس الحياة الريفية التي تتميز بالروح الجماعية والتماسك بين أفرادها وتحمل المسؤولية الجماعية.
- (٩) تعد الحياة الحضرية أوسع نطاقاً من الحياة الريفية :
 - ففي الحضر يكون للشخص مطلق الحرية في اختيار نوع التعليم أو الحرفة وكذلك طريقة حياته الشخصية ،
 - بينما في الريف لا يوجد كثير من الخيارات لتعليم الحرف المختلفة .

❖ مفهوم التحضر :

- ويشير مفهوم التحضر إلى معان عديدة تختلف باختلاف التصورات التي تتناول مفهوم التحضر بالتحليل والتفسير .
- فمن الناحية اللغوية ، يرجع أصل كلمة (تحضر) إلى الكلمة اللاتينية Urbs والتي تستخدم للإشارة إلى المدينة .
- وقد ورد في (المنجد) أن لفظ " حضر " ضد " غاب " ، ويشترك من الحضر لفظ " الحاضر " أي ساكن الحضر بخلاف البادي ساكن البدو ، كما جاء لفظ " تحضر " في ذكره أن البدوي تشبه بأخلاق الحضر فتحضر .
- ويذكر قاموس علم الاجتماع " أن التحضر يعنى حركة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية . كما يعنى انتشار أنماط السلوك وأساليب الفكر الحضرية "
- ويشير معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية أن " التحضر مفهوم ديناميكي يشير إلى عملية تحويل المناطق الريفية إلى مناطق حضرية ، كما يتضمن التحضر تغييرات أساسية في تفكير الناس وسلوكهم وقيمهم الاجتماعية ، كما يتضمن تغييرات في الاتجاهات نحو العمل "
- ويعرف « كلايد ميتشل » التحضر بأنه " عملية التحول إلى حضر ، الانتقال إلى المدن ، والتحول من الزراعة إلى غيرها من المهن الشائعة في المدن ، وما يرتبط بذلك من تغير الأنماط السلوكية " . ويفضل « ميتشل » استخدام كلمة تحضر للإشارة إلى نمو أشكال وقواعد السلوك التي تميز المناطق الحضرية .
- ويتناول « كنجزلى دافيز » مفهوم التحضر من منظور ديموجرافي ، فقد ذهب إلى أن التحضر : " يشير إلى نسبة عدد السكان الذين يتركزون في مناطق العمران الحضري إلى العدد الكلى للسكان . أو الزيادة في نسبة عدد السكان الذين يتركزون في المدينة " .
- ويذهب (داريل مونتيرو وآخرون) إلى أن مفهوم التحضر له وجهان أحدهما فيزيقي والآخر اجتماعي .
- ويتمثل الجانب الفيزيقي في الإشارة إلى نسبة سكان الحضر إلى سكان الريف ، أو تزايد نسبة الناس الذين يقيمون في الأماكن الحضرية عن نسبة الذين يقيمون بالأماكن الريفية .
- أما الجانب الاجتماعي للتحضر فيشير إلى عملية التغير في أنماط الحياة والتي تصاحب زيادة انتقال الناس من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية

❖ التصورات المختلفة للتحضر :

(١) التصور السلوكي :

- ويرى التحضر في إطار عملية تكيف السلوك الشخصي ، بمعنى أنه يركز على سلوك الأفراد ، فهناك أنماط معينة من السلوك أو الأفكار التي يمكن وصفها بأنها حضرية بغض النظر عن البيئة الاجتماعية أو المحلية التي توجد في إطارها تلك الأنماط ولذلك فإن عملية التحضر وفق هذا التصور تمثل خبرة الأفراد السلوكية على مر الزمن .

(٢) التصور الديموجرافي :

- يركز التصور الديموجرافي للتحضر على التغيرات التي تطرأ على نسبة سكان الحضر ، من زيادة عدد الأفراد وحجم المناطق الحضرية . كما ينظر هذا التصور إلى التحضر على أنه عملية تركز سكاني ، وبالتالي نجده يهتم بمتغيرين أساسيين في تناوله للتحضر هما : السكان والمكان .

٣) التصور البنائي :

- يركز التصور البنائي لمفهوم التحضر الانتباه أساساً على نماذج الأنشطة الاقتصادية للسكان ، حيث يؤكد على التغيرات في البناء المهني للوظيفة ، والتغيرات التكنولوجية كمؤشر للانتقال إلى التحضر .
- وفي ضوء التصورات السابقة لمفهوم التحضر ، يرى (بوترو) أنه يمكن النظر إلى التحضر على أنه يتضمن ثلاثة أنماط أساسية من التغيير :
 - يتمثل الأول في التغيرات المستمرة في السلوك الإنساني .
 - أما الثاني فيشير إلى التغيرات في الحجم والكثافة والتركيب السكاني في مختلف المناطق .
 - ويتحدد الثالث في التغيرات الأساسية التي تحدث في البناء الاقتصادي للمجتمع .
- وعلى هذا الأساس ، يفترض « بوترو » أن التحضر عملية معقدة تتضمن في آن واحد أنماط التغيير السابقة والتي تختلف الأهمية النسبية لها من وقت لآخر ومن مكان إلى آخر

❖ المفاهيم المرتبطة بالتحضر :

- هناك بعض المفاهيم التي ترتبط بمفهوم التحضر مثل : مفهوم النمو الحضري ، ومفهوم الحضارية .

(١) النمو الحضري :

- يعد مصطلح « النمو الحضري » من المفاهيم التي ترتبط دائماً بمفهوم التحضر ، حتى أن هناك تداخلاً في استخدامهما . وقد يرجع هذا التداخل إلى أن المفهومين تاريخياً ظهراً معاً في نفس الوقت .
- ويشير مصطلح النمو الحضري إلى زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة (مثل المدن المائة ألفية ، أو تلك التي يبلغ عدد سكانها ٢٠.٠٠٠ شخص فأكثر ، أو ١٠.٠٠٠ شخص فأكثر)
- وقد يستخدم مصطلح النمو الحضري للإشارة إلى جانبيين أساسيين هما : النمو المطلق لسكان الحضر ، والإتساع في البنية الحضرية .
- وإذا كان النمو الحضري يشير إلى زيادة عدد سكان المدن بوجه عام . فإن التحضر يشير إلى العملية التي تتم بها هذه الزيادة بما في ذلك عملية تحول الحياة الريفية إلى حياة حضرية .
- وفي إطار التداخل بين مفهومي النمو الحضري والتحضر ، نجد أن (ديفيز) يميز بين التحضر ونمو المدن كطريقتين مختلفتين لقياس توزيع السكان في المدينة ، حيث ينظر إلى التحضر على أنه مسألة إقامة فقط .
- كما يرى « ديفيز » أن هناك خطأ شائعاً في اعتقادنا أن التحضر يعني ببساطة نمو المدن أو زيادة حجمها . ويستند « ديفيز » في تفسيره لهذا الرأي على أساس أن المدن يمكن أن تنمو دون أي تحضر ، بشرط أن ينمو السكان الريفيون بشكل مساو لنمو السكان الحضريين أو بمعدل أكبر منه .
- ويمكن القول إن النمو الحضري يمثل أحد جوانب التحضر ، فإذا كان النمو الحضري يشير إلى الزيادة الكمية لسكان المدينة ، أو اتساع نطاق المدن ، فإن التحضر يشير إلى العملية التي يزداد بها عدد السكان ، كما يشير التحضر إلى كافة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المصاحبة لعملية النمو الحضري .

(٢) مفهوم الحضرية :

- يعد مصطلح (الحضرية) من المصطلحات القريبة لمصطلح التحضر ، حيث يستخدم كل من المفهومين على أنهما مترادفان ، مما يؤكد ضرورة توضيح الفرق بينهما .
- فمن الناحية التاريخية ، نجد أن المفهومين - الحضرية والتحضر - يرتبطان معاً ، فساكن المدن هم أول من مارس الحضرية كأسلوب للحياة ، إلا أن هذا الارتباط لا يعد ارتباطاً مطلقاً ، ففي كثير من الدول الغربية على سبيل المثال اختار كثير من ساكن الريف (الحضرية) كأسلوب حياة دون أن ينتقلوا للإقامة في المدينة .
- ويفرق « كوين وكارنتر » بين الحضرية والتحضر ، على أساس أن التحضر يعنى ظاهرة الاستيطان في المدينة ، بينما يشير مفهوم الحضرية إلى الطريقة التي تتميز بها الحياة المرتبطة بالاستيطان في المدينة
- ويرى «برجل» أن التحضر يعد بمثابة عملية ، في حين تعتبر الحضرية هي الحالة أو الظروف القائمة . ومن ثم فإن التحضر عملية يمكن تصوره على أنه الجانب الدينامي المتحرك في حين تمثل الحضرية الجانب المستقر الثابت .
- ويؤكد «ويرث» على أن العوامل الايكولوجية المتمثلة بزيادة الحجم ، وارتفاع الكثافة السكانية واللاتجانس السكاني - والتي تنتج عن التحضر - يكون لها آثار نفسية واجتماعية متعددة على ساكن المدينة وتشكل هذه الآثار معاً نمطاً جديداً من الثقافة - أسلوب الحياة - هو ما يسمى بالحضرية .
- و يؤكد « هيس » على أن التحضر يشير بوجه عام إلى عوامل الحجم والكثافة واللاتجانس السكاني في الأماكن الحضرية ، في حين أن الحضرية تعتبر ظاهرة اجتماعية أو أسلوب للحياة يتم من خلاله استبدال أساليب الحياة التقليدية المرتبطة بحياة الريف أو القرية بمعايير وأساليب السلوك الفردية .
- ويشير المفهوم الواسع للحضرية بوجه عام إلى كل المظاهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها لأسلوب الحياة الحضرية وذلك بخلاف التحضر ، فالحضرية ليست عملية يتم بمقتضاها النمو الحضري ، ولكنها بالأحرى تعد محصلة نهائية للتحضر

- ويتضح مما سبق ، أن التحضر يمثل العملية التي يتم من خلالها النمو الحضري وبالتالي يزداد حجم السكان وكثافتهم وتباينهم داخل المدينة . بينما تعد الحضرية هي المحصلة النهائية لتلك العملية ، حيث تمثل الجانب الإنساني للتحضر ، فهي تتضمن الأنماط الثقافية والتفاعلات الاجتماعية الناجمة عن زيادة معدلات التحضر ، وتظهر هذه التفاعلات الاجتماعية في صورة انتشار العلاقات الثانوية والغائية ، وضعف الروابط الأسرية و القرابية وزيادة حدة الصراع الاجتماعي

❖ أنماط التحضر :

- يمكن تصنيف التحضر في عدة أنماط مختلفة في ضوء مجموعة من الاعتبارات ، فقد ويصنف التحضر وفقاً لأسلوب الحياة في المجتمع ، كما قد يصنف وفقاً لمدى سرعة تحول الأنشطة المختلفة في المجتمع ، بينما قد ينظر إلى التحضر من ناحية أخرى في إطار التأثيرات الخارجية على المجتمع ومدى تأثر المجتمع بها ، أو في ضوء اتساع الأنشطة الصناعية ومدى توافر التكنولوجيا الحديثة وما يتبع ذلك من تغيرات في نمط العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع

• ووفقا للاعتبارات السابقة ، فإنه يمكن تحديد أربعة أنماط أساسية للتحضر هي :

(١) التحضر التقليدي :

• يشير إلى الأسلوب المعيشي القائم في نطاق جغرافي محدود بمركز حضري (مدينة) ، ويتسم بتركيب سكاني يتشكل من الحضرين والريفين المهاجرين ، ويسود فيه النشاط الاقتصادي غير الزراعي ، وتشيع فيه العلاقات الاجتماعية الثانوية ، وتعيش في ظل القيم الثقافية التقليدية والمستحدثة

(٢) التحضر السريع :

• ويشير إلى تلك الحالة التي يمر بها النمط الحضري لبعض المجتمعات ، وتتسم بتركيز سكاني شديد ، وتحول سريع من النشاط الزراعي إلى الأنشطة الصناعية أو التجارية أو الخدمية ، وتغير مادي سريع وملحوس دون أن يلاحقه تغير معنوي يمس القيم الاجتماعية والثقافية السائدة بنفس الدرجة من السرعة .

• وينتج عن نمط التحضر السريع العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، وتختلف هذه المشكلات في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية .

- ففي الدول المتقدمة يمثل التحضر - في وقت واحد - طرفاً سابقاً ونتيجة لارتفاع مستوى المعيشة ، حيث ارتبط التحضر في هذه الدول بزيادة تقسيم العمل والتخصص وتقدم التكنولوجيا ، وارتفاع مستوى المهارة الإنتاجية .

- أما في الدول النامية فلم يرتبط التحضر ارتباطاً واضحاً بهذه المتغيرات ، حيث لا يشير التركيز السكاني الحضري في هذه الدول إلى سيطرة واضحة للإنسان على الطبيعة ، بل إن هذا التركيز يمثل نتيجة أساسية لهجرة السكان الريفيين إلى المدن حيث يواجهون البطالة والفقر .

(٣) التحضر التابع :

• يمثل التحضر التابع أحد أنماط التحضر الهامة ، ويقصد به الحالة التي تمر بها معظم الأنماط الحضرية ببلدان العالم الثالث وتشكل بصفة رئيسية من التأثيرات الخارجية الوافدة من المجتمعات الأخرى ، والتأثيرات الداخلية (المحلية) التي تنمو في ظل البناءات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية بالمجتمع التابع والتي تؤثر في تحديد حركة هذا المجتمع .

(٤) التحضر الصناعي :

• ويقصد به تلك العملية التي تحدث بالمجتمع نتيجة ظهور النشاط الصناعي وسيادته بالنمط الحضري ، وتستند هذه العملية إلى مقومات رئيسية أهمها :

- ملاءمة البيئة الطبيعية ، ووفرة الموارد الاقتصادية ، واتساق البنيان الاجتماعي والإطار الثقافي القائمين .

• وينجم عن هذه العملية تأثيرات عديدة أبرزها :

- تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والاقتصادية ، وتحول أنساق البناء الاجتماعي من مضمونها التقليدي إلى إطارها المحدث بما يتضمن ذلك من بروز علاقات اجتماعية جديدة .

❖ مؤشرات قياس التحضر :

- (١) متوسط دخل الفرد باعتباره قوة مؤثرة في تحديد المستوي المعيشي والاجتماعي للفرد .
- (٢) الصحة العامة ويدخل في نطاق ذلك متوسط العمر ودرجة انتشار المرض وارتفاع الوعي الصحي ، ومدى توفر الخدمات الطبية والعلاجية .
- (٣) نظام الإسكان ومستواه ومدى توفر المسكن بالنسبة لعدد السكان وتوفر المرافق والخدمات العامة .
- (٤) المستوي التعليمي والوعي الثقافي ، ويدخل في نطاق هذا المعيار نسبة المتعلمين بالنسبة للعدد الإجمالي للسكان ونسبة القوة العاملة الوطنية المتعلمة المتدربة فنيا ، وعدد المدارس والجامعات والمركز البحثية التدريبية ومستوي ثقافة الفرد في المجتمع .
- (٥) نمط الاستهلاك الذي يعكس ثقافة الفرد ومدى تحضره لأنه يتشكل في إطار القيم والمعايير الاجتماعية التي يكتسبها الفرد داخل المجتمع .
- (٦) استخدام مصادر الطاقة ويتضمن ذلك درجة الوعي الاجتماعي التي تعكس درجة التحضر من خلال الأسلوب الحضري الذي يستخدمه الفرد في التعامل مع هذه المصادر مثل استخدام المياه والكهرباء ووقود السيارات وغيرها .

أولاً : نظرية الحضرية كأسلوب للحياة :

• تعد نظرية « لويس ويرث » عن (الحضرية كأسلوب للحياة) إحدى النظريات التي توضح لنا الآثار الناجمة عن الحضرية والتحضر في المجتمع الحضري . وقد نالت هذه النظرية اهتماماً كبيراً في إطار تراث علم الاجتماع الحضري ، نتيجة لأمرين

هما :

- **الأول :** يتمثل في أن (ويرث) حاول من خلال هذه النظرية أن يصل إلى قياس مقبول وواقعي يمكن أن يكون من الناحية المقارنة صالحاً لتمييز أنواع أو أنماط متعددة من الحياة الاجتماعية التي ينطوي عليها المجتمع الحديث

- **الثاني :** فيتمثل في أن كثيراً من الباحثين قد وجدوا أن تلك النظرية يمكن أن تكون مدخلاً مناسباً يتبنى وجهة نظر علم الاجتماع ويتغلب على الصعوبة الكامنة في تعدد المداخل والمقاييس التي كان يدرس من خلالها علماء الاجتماع الحضري المدينة .

• وتدور نظرية (ويرث) حول ثلاث سمات أو خصائص إيكولوجية - حجم المجتمع وكثافته واللاتجانس السكاني - يمكن التنبؤ من خلالها بأن مجموعة من الأفراد تستطيع أن تتفاعل بشكل ما . وعلى هذا الأساس حاول (ويرث) الكشف عن أشكال التفاعل الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي التي تظهر في المدينة .

• حيث افترض أن :

- زيادة عدد السكان ، وارتفاع كثافتهم ، وارتفاع درجة اللاتجانس السكاني ، تؤدي بشكل واضح إلى ظهور الأشكال أو الصور المرتبطة بالحضرية . كما أنها تؤثر على التنظيم الاجتماعي وعلى الحالة النفسية لسكان المدينة .

• ويذهب « ويرث » إلى أن زيادة حجم المجتمع كسمة أساسية من سمات المجتمع الحضري ، تؤدي إلى :

- اتساع نطاق التنوع الفردي ، فكلما زاد عدد الأفراد المشاركين في عملية التفاعل ، زادت الاختلافات الاجتماعية والشخصية بينهم ، ومع مرور الوقت تؤدي زيادة هذه الاختلافات الاجتماعية والشخصية إلى إضعاف الروابط التقليدية للقرابة والحيرة والبناء الأسرى ، بالإضافة إلى انكسار العواطف التي تنشأ نتيجة للمعيشة المشتركة لأجيال متعاقبة .

• ويشير (ويرث) إلى أن حجم المجتمع يؤثر على طبيعة العلاقات بين الأفراد ، فزيادة حجم المجتمع تؤدي إلى إعاقة أعداد كبيرة من الأفراد ، وبالتالي تحد من إمكانية أن يتعرف كل فرد على الآخرين ، مما يجعل العلاقات الاجتماعية سطحية وعابرة ولا شخصية بل وجزئية أيضاً .

• ويفسر (ويرث) ذلك على أساس أن الناس لا يتفاعلون على المستوى الشخصي مع كل شخص داخل المدينة ، بل يتفاعلون مع الشخص الذي يدخل في دائرة اهتماماتهم الشخصية على نحو منظم .

• ولذلك نجد أنه يؤكد على أن معرفتنا بالآخرين تتجه نحو الارتباط بعلاقات المنفعة ، بمعنى أن الدور الذي يلعبه كل شخص في حياتنا يُنظر إليه على أنه يمثل وسيلة لإنجاز وإحراز أهدافنا .

• ومن ناحية أخرى ، يذهب (ويرث) إلى أن زيادة حجم المجتمع تؤدي إلى زيادة التحرر من الضبط الاجتماعي والعاطفي الذي تمارسه الجماعات الأولية على أفرادها ، وما ينتج عن ذلك من تفكك اجتماعي وشعور بالاغتراب .

- حياة المدينة تسهم بشكل كبير في التحرر من تلك الضوابط الاجتماعية ، حيث يشتغل معظم سكان المدينة في الأعمال التخصصية ، وفي إطار علاقاتهم الاجتماعية مع الآخرين ، نجد أنهم يعرفون بعضهم البعض بشكل سطحي ، ونتيجة لذلك يعيش سكان المدينة معاً دون توافر الروابط العاطفية العميقة ، حيث يشعرون بالوحدة والعزلة حتى وسط العامة من الناس ، والى جانب ذلك يتعلم سكان المدينة الشعور بعدم الاستقرار وعدم الأمن كأسلوب للحياة .
- ويؤكد (ويرث) على أن التباعد الشخصي الموجود لدى سكان الحضر يكون له آثار سلبية ، فسكان المدينة يتكونون دون تدعيم أو مساعدة ، وأن عليهم أن يعانون وحدهم أثناء أزماتهم المادية دون مساندة من أحد ، لذلك يؤدي هذا التباعد الشخصي إلى ضعف الروابط الاجتماعية داخل المجتمع المحلي ، وبالتالي غياب الشعور بالانتماء للمجتمع العام .
- فوجود التباعد الشخصي في المدينة على النحو السابق ، قد أدى إلى عجز الشخص الحضري عن تحقيق أهدافه ، مما يجعله في حاجة للارتباط مع أفراد آخرين ممن يشاركونه الاهتمامات في جماعات منظمة ، وذلك من أجل تحقيق أهدافه . ولذلك تتعدد المنظمات التطوعية التي تسعى بشكل مباشر إلى تحقيق أهداف متنوعة تتفق مع مختلف الحاجات والاهتمامات الإنسانية .
- أما فيما يتعلق بعامل الكثافة السكانية ، فقد افترض (ويرث) أن زيادة الكثافة السكانية في المجتمع ، تؤدي إلى زيادة الحاجة للتخصص والتمايز ، وزيادة التقارب الفيزيقي في مقابل تباعد العلاقات الاجتماعية بين السكان ، بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى زيادة العزل المكاني للأفراد وإحلال الضبط الرسمي محل الروابط غير الرسمية .
- ومن ناحية عامل اللاتجانس ، فيشير (ويرث) إلى أنه يعد واحداً من أهم خصائص المدينة ، كما يعتبر محصلة لعوامل الحجم والكثافة معاً . وتؤدي زيادة اللاتجانس السكاني إلى تعقيد نظام التدرج الطبقي وزيادة الحراك الاجتماعي داخل البيئة الحضرية . ونتيجة لذلك فإن الجماعات الأولية تصبح أكثر ضعفاً ، إلى جانب ظهور أنماط مختلفة من الجماعات التي ينتمي إليها الأفراد داخل المجتمع .
- وقد أوضح «ويرث» في هذا الإطار ، أن الانتماء إلى جماعات مختلفة يؤدي إلى ولاءات مختلفة ومتصارعة ، لأن كل جماعة قد تتطلب نماذج من السلوك تتعارض مع ما تتطلبه جماعة أخرى ، ويستنتج (ويرث) من ذلك أن ساكن المدينة يكون أكثر عرضه للتنقل الاجتماعي والجغرافي وأضعف ولاءاً للجماعة أو للبيت أو حتى المدينة نفسها .
- ويرى «ويرث» أن الأسرة كجماعة أولية قد تأثرت إلى حد كبير بالحضرية . فزيادة حجم المجتمع الحضري وما يتسم به من تمايز بنائي واضح ، قد أسهم في توفير بدائل للأسرة خاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات والمساعدات التي كانت تقوم بها ، بالإضافة إلى وجود الجماعات الاجتماعية الأخرى بالمدينة - كالزمانة في العمل أو الأصدقاء في النادي - قد ساعد أعضاء الأسرة على الابتعاد عن المنزل بوجه عام . مما أدى إلى فقدان الأسرة لوظائفها وضعف قدرتها على ممارسة الضبط على أفرادها ، وبالتالي أصبحت الروابط الأسرية تتسم بالضيق والسطحية .
- ويؤكد «ويرث» على أن الحضرية قد أدت بوجه عام إلى ضعف الجماعات الأولية في المجتمع الحضري ، كما أن النمو السريع للمدن قد أدى إلى اختفاء وسائل الضبط الاجتماعي التقليدية ، حيث يضعف تأثير الجماعات الأولية مثل : الأسرة ، والجيرة ، وفي ممارسة الضبط الاجتماعي على الأفراد ، بينما تزداد أهمية المؤسسات الرسمية أو الجماعات الثانوية مثل - أقسام الشرطة والمحاكم في ممارسة الضبط بشكل واسع .

ثانياً : النظرية التركيبية :

• تمثل النظرية التركيبية اتجاهاً معارضاً لنظرية (ويرث) عن الحضرية كأسلوب للحياة ، حتى إنه يطلق عليها أحياناً نظرية العوامل غير الإيكولوجية .

➤ وتذهب هذه النظرية إلى :

- أن العوامل الإيكولوجية مثل الحجم ، والكثافة ، واللاتجانس السكاني في المجتمع الحضري ليس لها أي تأثير مباشر على الجماعات الاجتماعية .

• ويرى كل من (أوسكار لويس) و (هربرت جانز) - وهم من أتباع النظرية التركيبية - :

- أن الحضرية لا تضعف الجماعات الأولية ، بل أن هذه الجماعات تستمر وتقوى داخل المدينة ، حيث لا ينفصل الناس بعيداً عن بعضهم لمجرد أنهم يعيشون معاً في جماعات اجتماعية مختلفة ، بل على العكس من ذلك فإنهم يعيشون ويحتمون في إطار جماعاتهم الاجتماعية .

• وترتكز النظرية التركيبية على مقولة أساسية مؤداها :

- « أن الاختلاف في الاتجاهات والسلوك أو العلاقات الاجتماعية بين السكان في مختلف مناطق الإقامة ، إنما يرجع إلى السمات أو الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان » . وبالتالي يتحدد سلوك الأفراد عن طريق وضعهم الاقتصادي وسماتهم الثقافية ، ومكانتهم الزوجية والأسرية .

• وتؤكد النظرية التركيبية على أن :

- الاختلاف بين سمات السكان الحضريين والريفيين من شأنه أن يوضح لنا الاختلاف في مدى الارتباط بالجماعات الأولية كجماعات الجيرة .

➤ وتحدد هذه النظرية مجموعة من السمات التي تميز الأفراد الذين يميلون إلى تدعيم علاقات الجيرة ، وتتمثل هذه السمات فيما يلي :

(١) طول مدة الإقامة في مجتمع الجيرة : حيث تساعد الفترة الزمنية الطويلة على توطيد العلاقات بين الجيران وزيادة الارتباط بالمكان .

(٢) وجود الأطفال : حيث يدعم وجود الأطفال العلاقات بين الآباء بطرق مختلفة .

(٣) كبر السن : فقد يتيح التقدم في السن والتقاعد عن العمل فرصة أكبر في تدعيم علاقات الجوار .

(٤) مدى الاستقرار في المنزل أثناء اليوم : حيث تقضى ربة الأسرة على سبيل المثال فترة طويلة في المنزل مما يتيح لها فرصة أكبر في تدعيم علاقات الجوار .

(٥) وضوح الميل نحو المشاركة الاجتماعية : فالمشاركة في قيم عامة وحاجات مشتركة من شأنه أن يدعم الروابط بين الأفراد .

• ويشير أنصار النظرية التركيبية إلى أن هذه السمات السابقة تفسر مدى ضعف أو قوة علاقات الجوار بين الأفراد الذين يقيمون في مختلف المناطق الحضرية .

• وفي ضوء السمات السابقة ، يمكن تفسير ضعف علاقات الجوار بين ساكني الحضر ، على أنها ترجع إلى قلة وجود الأطفال ، وصغر السن ، وانخفاض درجة المشاركة الاجتماعية ، والإقامة في مجاورات غير متجانسة ، وضعف درجة الاستقرار في

منطقة السكن . فقد لوحظ أن ثمة اختلافاً واضحاً بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية في بناء هذه الجماعات ووظيفتها وطبيعة العلاقات السائدة بين أفرادها .

- ويرجع هذا الاختلاف في نظر «جانز» و «لويس» إلى أن الحضرية كطريقة في الحياة قد وفرت تنوعاً هائلاً من علاقات الزمالة والرفقة وتنوعاً مماثلاً من الثقافات الفرعية ، بما يمكن الأفراد سواء من الاندماج الكامل فيها ، أو من الحصول على ما يلزمهم من خدمات ، فاعتماد الفرد على أقرابه مثلاً قد خفت وطأته في المراكز الحضرية وذلك نتيجة لأن هناك مصادر أخرى بديلة لهذه المساعدات .
- وتشير النظرية التركيبية إلى :

– أن هناك ارتباطاً بين المكانة الطبقية والعلاقات القرابية ، حيث تميل المكانة الطبقية إلى الارتفاع بين سكان الحضر عنها بين سكان الريف ، وكلما ارتفعت المكانة الاجتماعية أو الطبقية للأفراد كانوا أقل ميلاً للاعتماد على جماعاتهم القرابية في مجال تبادل المساعدة أو الدعم ، وأكثر ميلاً للعيش بعيداً عن الروابط القرابية الوثيقة .

ثالثاً : نظرية الثقافة الفرعية للحضرية :

- تعد نظرية الثقافة الفرعية للحضرية إحدى النظريات التي تسهم في تفسير طبيعة العلاقة بين الحضرية والجماعات الاجتماعية . وترجع هذه النظرية إلى الافتراضات النظرية التي أثارها عالم الاجتماع الأمريكي « كلاود فيشر » .
- وتذهب هذه النظرية إلى :

– أن الحضرية تؤثر بشكل مباشر في الحياة الاجتماعية داخل المدينة ، كما أنها تؤدي إلى ظهور العديد من الجماعات الاجتماعية .

- ويرى « فيشر » أن هناك ارتباطاً بين العوامل الإيكولوجية وظهور الأشكال المختلفة للثقافة الفرعية في المجتمع ، حيث يؤكد على أن زيادة حجم المدينة وكثافتها وعدم تجانسها ، من شأنه أن يخلق بيئة ملائمة لظهور العديد من الثقافات الفرعية المختلفة .

- وقد حاول « فيشر » تفسير ذلك على أساس أن زيادة حجم السكان وتركزهم يساعد على ظهور اختلافات بنائية في المجتمع ، وبالتالي يزداد تنوع الثقافات الفرعية ، حيث يظهر ذلك بشكل واضح في إطار الطبقة الاجتماعية ، والمهنة ، والاهتمام السائد للجماعة .

- وتتفق نظرية الثقافة الفرعية للحضرية مع نظرية « لويس ويرث » ، حول تأثير حجم السكان على المجتمع ، حيث تقرر نظرية الثقافة الفرعية ، أنه كلما زاد حجم السكان في المجتمع بشكل عام ، أصبح أقل ترابطاً ، وذلك نتيجة لظهور جماعات مختلفة تتعارض مع بعضها البعض ، مما يولد الصراع داخل المجتمع ، إلى جانب أن تلك الجماعات تنتزع ولاء أفرادها من المجتمع بوجه عام .

- ونجد أن هذا الاتفاق السابق ، حول مقولة زيادة حجم المجتمع كأحد العوامل الإيكولوجية المؤثرة في المجتمع ، يتعارض إلى حد كبير مع ما ذهبت إليه النظرية التركيبية ، حيث تؤكد على أن عامل الحجم ليس له أي تأثير على تضامن المجتمع .

- وفي إطار تناول نظرية الثقافة الفرعية للحضرية لطبيعة العلاقة بين الحضرية والجماعات الأولية . حاول « فيشر » :
- أن يضع مجموعة من الشروط للتحضر تجعل جماعة الجيرة تأخذ شكلاً أولياً وشخصياً للعلاقات السائدة بين أفرادها ،
وتتمثل هذه الشروط فيما يلي :

الشرط الأول : الضرورة الوظيفية :

- ويقصد بها الإشارة إلى أن اشتراك سكان الحي في مواجهة المشكلات والحاجات المحلية المشتركة بينهم ، يؤدي إلى تدعيم روابط الجيرة والاعتماد الوظيفي المتبادل ، كما يؤدي تبعاً إلى ظهور العلاقات الشخصية بينهم .

الشرط الثاني : العلاقات السابقة :

- ويعني « فيشر » بهذا الشرط ، أن علاقات الجيرة قد تتأثر بوجود أو عدم وجود علاقات أخرى بين الأفراد غير علاقات الجوار ، مثل القرابة أو الزمالة في العمل أو العضوية في نفس الجماعة الدينية . فوجود مثل هذه العلاقات قد يدعم علاقات الجيرة ، في حين أن اختفاء مثل هذه العلاقات قد يؤدي إلى ضعف علاقات الجوار .

الشرط الثالث : الافتقار إلى جماعات بديلة :

- بمعنى أنه في الحالات التي يصعب فيها على الفرد إقامة علاقات اجتماعية بعيداً عن جماعات الجيرة ، فإنه تزداد احتمالات قيام الأفراد بتكوين علاقات شخصية مع الجيران وبالتالي يتم تدعيم علاقات الجيرة .
- ويؤكد « فيشر » على أن هذه الشروط الثلاثة السابقة ، تزيد من احتمالية إقامة الأشخاص لعلاقات شخصية مع الآخرين الذين يقيمون على مقربة منهم ، كما يؤكد « فيشر » أنه كلما زاد حجم المجتمع ، زادت احتمالات عدم وجود هذه الشروط الثلاثة ، ونتيجة لذلك فإن علاقات الجيرة سوف تضعف بزيادة معدلات التحضر .

➤ وقد حاول « فيشر » تفسير العلاقة بين زيادة حجم المجتمع وعدم توافر الشروط المدعمة لعلاقات الجوار وذلك من خلال الاعتبارات التالية :-

- (١) أن مسؤوليات مواجهة الحاجات والمشكلات المحلية للمجاورة تلقى في المدن على عاتق تنظيمات أخرى تلو فوق مستوى الجيرة .
- (٢) أن الجوار المكاني للأقارب وزملاء العمل أمر غير متاح في المدن ، حيث تؤدي قوى السوق في مجال الإسكان إلى تشتت أفراد الجماعة فيزيقياً .

- (٣) كلما كبر حجم المجتمع ، زادت احتمالات حرية الأفراد وعدم ارتباطهم بالضرورة بجماعات الجيرة ، حيث يتيح تعدد الجماعات الأخرى البديلة وتنوعها في البيئة الحضرية فرصاً أكبر للتفاعل وتدعيم الروابط الوثيقة بالآخرين خارج الحدود المحلية للجيرة ، مما قد يؤدي إلى ضعف علاقات الجوار .

- وتشير نتائج بعض الدراسات إلى :

- أنه كلما كبر حجم المجتمع ، قل الارتباط بجماعات الجيرة . وعلى الرغم من أن هذه النتائج لا تشير بشكل واضح إلى غياب أو نشاط الجيرة تماماً في المجتمع ، إلا أن الاتجاه السائد في هذا الأمر يشير إلى أن الأفراد الذين يعيشون في الأماكن الكبيرة أقل ارتباطاً بجماعات الجيرة من الذين يقيمون في أماكن صغيرة الحجم داخل المجتمع .

« وكما اهتم « فيشر » بدراسة أثر زيادة حجم المجتمع على العلاقات بين الجيران ، نجد أنه اهتم بدراسة أثر الحضريّة على العلاقات الأسريّة والقربانيّة ، وقد توصل من خلال هذه الدراسة إلى عدد من القضايا العامّة ، وهي كالتالي : -

(١) كلما كبر حجم المجتمع المحلي ، زادت معدلات الأسر غير المكتملة ، حيث تزداد بين سكان المدينة نسب غير المتزوجين ، أو المتزوجين بدون أطفال والمطلقين والأرامل أكثر من سكان الريف

(٢) كلما كبر حجم المجتمع المحلي ، زاد التشتت المكاني لأعضاء العائلة الممتدة. وقد أكدت بعض الدراسات في هذا الشأن على أن عامل المسافة أو البعد المكاني بين الأقارب في المدينة ، يعد من أهم العوامل التي أدت إلى ضعف الروابط القربانية بين سكان المدن أكثر من سكان الريف ، وقد قيس هذا الضعف بمعدلات التزاور وتبادل المساعدات بين الجماعات القربانية.

(٣) كلما كبر حجم المجتمع المحلي ، زادت احتمالية تقلص وظائف الأسرة بحيث تقتصر على رعاية الأطفال ، وتوفير الإشباع العاطفي ، بينما تزداد قدرة الجماعات والتنظيمات الأخرى على إشباع معظم احتياجات الأفراد .

• ويشير « فيشر » إلى أن :

- الوظائف الاقتصادية والأمنية والترفيهية وغيرها من الخدمات التقليدية التي تقوم بها الأسرة ، لا تمثل أساساً ترتكز عليه الروابط الأسرية ، بل إن هذا الأساس يتمثل بشكل كبير في الجوانب الشخصية والعاطفية والنفسية .

• وعلى هذا الأساس يؤكد « فيشر » على أن :

- الحضريّة لم تؤدي حتماً إلى تحول الوظائف التقليدية للأسرة أو تقلصها ، بل إنها سمحت للأفراد بإشباع الاحتياجات الخاصة بهذه الوظائف خارج حدود الأسرة .

• وفي إطار تناول « فيشر » للعلاقات القربانية داخل المجتمع الحضري ، نجد أنه يشير إلى أن الحياة الحضريّة قد ساعدت الناس على تجاهل العلاقات القربانية ، فالغالبية العظمى من الناس في المدينة يقعون على الروابط القربانية خارج نطاق اهتماماتهم والتزاماتهم ، في حين يقعون بشكل أساسي على الروابط غير القربانية ، نظراً لما تتسم به هذه الروابط من اتساق وتوافق .

• وغالباً ما يتجه الناس في المدينة نحو تدعيم الروابط غير القربانية وذلك من أجل الرغبة في المخالطة الاجتماعية والحصول على الدعم والمساعدة في بعض الحالات الطارئة ، ولكنهم عادة ما يتجهون إلى الأقارب من أجل الحصول على المساعدات الكبيرة في الحالات الصعبة والأزمات .

• وعلى هذا الأساس يؤكد أنصار نظرية الثقافة الفرعية على أن الأقارب غالباً ما يكونون أقل اعتماداً على بعضهم البعض في المدينة ، نتيجة وجود العديد من المصادر البديلة التي تقدم العون والمساعدة داخل المجتمع الحضري .

• ويمكن القول إن نظرية الثقافة الفرعية للحضريّة ، تتفق مع نظرية « لويس ويرث » حول التأكيد على تأثير العوامل الإيكولوجية في المجتمع ، وهذا ما تعارضه النظرية التركيبية .

• ومن ناحية أخرى نجد أنها تتفق مع النظرية التركيبية حول التأكيد على أهمية السمات المميزة للأفراد في تدعيم علاقات الحوار ، وذلك يعني أن نظرية الثقافة الفرعية للحضريّة تقف موقفاً وسطاً بين كل من نظرية « لويس ويرث » والنظرية التركيبية.

❖ مقدمة :

- يعد موضوع الفروق الريفية الحضرية أحد الموضوعات الهامة في علم الاجتماع بوجه عام حيث أهتم العديد من علماء الاجتماع بتحديد خصائص المجتمع الريفي والحضري محاولين في هذا الصدد وضع نظرية حول الفروق بين الريف والحضر .
- وترجع الجذور الحقيقية لدراسة الفروق الريفية الحضرية إلى عصر المفكر العربي ابن خلدون (٣٣٢ - ١٤٠٦ م) في القرن الرابع عشر فقد كتب بن خلدون فصولا منظمة في التمييز بين البدو والحضر في الفصل الثاني من المقدمة بعنوان (في العمران البدوي والأمم الوحشية والقبائل وما يعرض في ذلك من أحوال) حيث نجده يميز بين نمطين أساسيين من المجتمعات هما : المجتمع البدوي والمجتمع الحضري .
- كما أشار ابن خلدون إلى أن البدو أقدم من الحضر وسابق عليه وهو بذلك يؤكد أن البادية أصل العمران كما تعرض بن خلدون أيضا إلى صفات وأخلاق أهل البدو والحضر حيث ذهب إلى أن : أهل البدو أقرب إلى الخير من أهل الحضر كما وصفهم بأنهم أقرب إلى الشجاعة من أهل الحضر .
- ولقد تبع ابن خلدون العديد من العلماء الذين كانت لهم إسهامات فكرية رائدة في هذا المجال . حيث ظهرت تلك الإسهامات بشكل واضح خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وقد كان لهذه الإسهامات دور واضح في ظهور بعض الاتجاهات الأساسية لدراسة الفروق الريفية الحضرية وتمثل هذه الاتجاهات فيما يلي :

أولا : اتجاه الثنائيات في التمييز بين الريف والحضر :

- ظهر هذا الاتجاه نتيجة إسهامات كثير من علماء الاجتماع الذين اهتموا بدراسة ظواهر التباين الريفي - الحضري .
- حيث نجد أنهم قدموا ثنائيات تقابل بين نوعين متباينين من المجتمعات يختلفان عادة اختلافا أساسيا في الخصائص والسمات المميزة لكل منهما .

➤ ويمكن عرض بعض نماذج من تلك الإسهامات على النحو التالي :

(أ) السير هنري مين :

- قدم هنري مين عام ١٨٦١ في كتابه (القانون القديم) محاولة جادة للتمييز بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري على أساس المكانة الاجتماعية والتعاقد حيث ذهب إلى أن تحول المجتمع من التنظيم القرابي القائم على المكانة إلى التنظيم التعاقدي يقوم على أساس إدراك الجماعة للحقوق والواجبات والارتباطات التعاقدية المسيطرة . وقد استمد (مين) هذه الفكرة من تاريخ القانون الروماني حيث كان التحول الاجتماعي في ذلك العهد يتمثل في تحويل المجتمع من نمط العلاقات الأسرية إلى نمط العلاقات الاجتماعية .

(ب) فرديناند تونيز :

- يميز (تونيز) بين نمطين من المجتمعات :
- الأول : هو المجتمع المحلي ويتميز بالوحدة المطلقة التي تتمثل في القيم العامة حيث تكون إرادة الفرد إرادة تلقائية ومؤثرة .
- الثاني : ويتمثل في المجتمع العام وتكون الوحدة في هذا المجتمع قائمة على درجة من التباين والتفرد وتكون الإرادة الفردية فيه إرادة عقلية .

- ويرى (توينز) أن الأساس الحقيقي للوحدة والتكامل في المجتمع المحلي وإمكانية وجود هذا الشكل من المجتمعات يعتمد في المقام الأول على العلاقات القرابية أو علاقات الدم والتجانس الفيزيقي والعقلي كما أن الأسرة تشكل الأسس العامة للحياة في المجتمع المحلي وتمثل الحياه الأسرية وحياه القرية والمدينة المجتمع المحلي أما حياة المدينة الكبيرة والحياة القومية وعواصم المدن فهي تمثل أساس المجتمع العام .

(ت) إميل دوركايم :

- حاول (دور كايم) من خلال دراسته لتقسيم العمل أن يميز بين نوعين من المجتمعات على أساس التضامن الاجتماعي : أولهما : يقوم على التضامن الآلي بينما يقوم الثاني : على التضامن العضوي .
- ويعتمد التضامن الآلي على : التماثل بين أعضاء المجتمع فالمجتمع الريفي يتسم بعلاقة تماسك ميكانيكية حيث يتعامل أفراد المجتمع بشكل تلقائي ويستجيبون لبعضهم البعض ميكانيكياً .
- ويشير (دور كايم) الى أنه عندما يسود في المجتمع تضامن آلي فإن الضمير الجمعي يكون قوياً بشكل ملحوظ نتيجة التماثل الواضح بين أفراد المجتمع .
- أما التضامن العضوي فإنه يقوم على علاقات ذات طابع عضوي تعتمد على تبادل المنفعة في استجاباتها وتماسكها .
- ويرتبط ظهور التضامن العضوي في المجتمع بنمو تقسيم العمل وما يترتب عليه من تباين الأفراد الذي يعمل على تدعيم نوع من التساند المتبادل في المجتمع . وينعكس هذا التساند المتبادل على العقلية الإنسانية وكلما زاد التضامن العضوي قلت أهمية الضمير الجمعي حيث يزداد التضامن العضوي رسوخاً بازدياد تقدم المجتمعات وتدعيمها للتقدم الأخلاقي الذي يؤكد القيم العليا والحرية والإخاء والعدالة .

(ث) هيوارد بيكر :

➤ يميز بيكر بين نموذجين متباينين من المجتمعات

- يتمثل الأول في النموذج المقدس :
- ويقصد به المجتمعات ذات الثقافات بطينة التغيير (الريفية) ويتميز هذا النموذج بالعزلة الاجتماعية والفكرية وتؤدي هذه العزلة الى وجود حالة من الجمود في العادات والتقاليد
- وتتميز الاتصالات الاجتماعية في هذا النموذج بأنها في إطار جماعات أولية وتلعب فيها العادات والتقاليد والطقوس دوراً هاماً في التأثير على حياة الفرد حيث يكون هناك تقديس لكل النظم الاجتماعية ويكون تقسيم العمل في هذا المجتمع بسيطاً وتتميز الروابط القرابية فيه بالقوة التي تمثل في شكل الأسرة الكبيرة فكل أشكال الأنشطة في هذا المجتمع تخضع للجزاءات الطقوسية التي تمثل في الضوابط الاجتماعية الصارمة .
- أما الثاني فيعرف باسم النموذج العلماني :
- ويقصد به تلك المجتمعات ذات الثقافات سريعة التغيير المتصلة بغيرها من الثقافات (الحضرية) ويتميز هذا النمط من المجتمعات بالفتح في الناحية العقلية والاجتماعية وترتبط فيه العلاقات الاجتماعية بالبناء الاجتماعي .
- وفي هذا المجتمع تخف حدة العادات والتقاليد . وتتمثل الجماعات القرابية في هذا المجتمع في شكل الأسرة الزوجية البسيطة كما تنتشر فيه القوانين التشريعية والتعاقدية التي تؤدي الى انتشار الفردية وضعف الضوابط الاجتماعية .

(ج) روبرت ريد فيلد :

• حدد (ريد فيلد) خصائص المجتمع الشعبي (مجتمع القرية) لكي تقابل خصائص المجتمع الحضري . وتتمثل خصائص المجتمع الشعبي في فكر ريد فيلد فيما يلي :

- (١) صغر حجم المجتمع .
- (٢) العزلة .
- (٣) ضعف مستوى التعليم .
- (٤) التجانس .
- (٥) تضامن الجماعة وتماسكها .
- (٦) بساطة التكنولوجيا .
- (٧) بساطة تقسيم العمل .
- (٨) اقتصاد مستقل .
- (٩) العلاقات التلقائية .
- (١٠) تقديس المجتمع .
- (١١) الثقافة القائمة على العادات والتقاليد .

• وقد حاول (ريد فيلد) تحليل المتغيرات التي يمر بها المجتمع في حالة انتقاله من النموذج الشعبي الى النموذج الحضري حيث حدد ثلاث مقومات أساسية للتحويل الحضري هي : زيادة التفكك الثقافي وتزايد العلمانية وزيادة انتشار الفردية .

• ويشير (ريد فيلد) الى هذه المقومات أو الخصائص هي أهم ما يتسم به المجتمع الحضري حيث تزيد الحضرية من التفكك الثقافي للمجتمع ويعني ذلك أن القواعد والمعايير التي كانت توجه السلوك والفعل الاجتماعي في المجتمع الشعبي أصبحت أكثر تعقيدا وتعددا في المجتمع الحضري .

ثانيا : استخدام المحك الواحد في التمييز بين الريف والحضر :

• يرى أصحاب هذا الاتجاه أن هناك بعدا واحدا يميز بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري ولقد اتخذ بعضهم من حجم السكان محورا لهذا التمييز . ووفقا لهذا التصنيف فإن التحضر يعتبر (عملية تركيز سكاني) وهي عملية تجري بطريقتين :

- تتمثل الأولى في : نمو مراكز حضرية متعددة .
- أما الثانية فتتمثل في : تضخم حجم السكان في قرية من القرى من شأنه أن يحولها إلى مدينة ووفقا لهذا الاتجاه يمكن تحديد القرية بأنها منطقة التخلخل السكاني بينما المدينة تعد منطقة التركيز السكاني .

ثالثاً : استخدام المحكات المتعددة في التمييز بين الريف والحضر :

- يعتمد هذا الاتجاه بشكل أساسي على مجموعة من المحكات في التمييز بين الريف والحضر ولقد حاول علماء الاجتماع تحديد خصائص المجتمع الحضري عن طريق مقارنته بالمجتمع الريفي ولعل أقدم المحاولات التي بذلت في هذا الصدد تلك التي قام بها العالمان (بيترم سوركن و كارل زيمرمان) .
- وقد أهتم (سوركن) و (زيمرمان) بالفرقة بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري على أساس وظيفي حيث تمثل المهنة المحك الأول والأساسي لما بين نموذجي المجتمع من فروق واختلافات حيث يرتبط هذا الاختلاف بسلسلة أخرى من الخصائص المميزة لكل من المجتمعين ويمكن تحديد هذه الخصائص فيما يلي :

(أ) المهنة :

- يرى (سوركن وزيمرمان) أن هناك اختلافا واضحا بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي فيما يتعلق بالمهنة :
 - فالأفراد في المجتمع الحضري : يشتغلون أساسا بأعمال الصناعة والحرف والتجارة والأنشطة الخدمية وغير ذلك من الأعمال غير الزراعية
 - أما المجتمع الريفي : فيعمل جميع الفلاحين وأسرهم في العمل الزراعي الى جانب عدد قليل من المشتغلين بالأنشطة غير الزراعية .

➤ وقد ترتب على الاختلاف المهني فروق عديدة بين المجتمعين ففي المجتمع الريفي نتج عن طبيعته المهنة ما يلي :

- (١) الارتباط الشديد بالأرض والجماعات القروية .
 - (٢) ابتعاد واضح عن التخصص وتقسيم العمل .
 - (٣) وجود نظرة ثابتة لا تتغير الى الموقف الكلي للحياة يتوارثها الأفراد جيلا بعد جيل .
 - (٤) عدم وجود فواصل دقيقة بين حياة العمل وحياة الفرد أو الأسرة .
- أما المجتمع الحضري فقد ترتبت على طبيعته إنسان المهنة فيه مجموعة من النتائج أهمها :

- (١) انفصال جماعات المهنة عن الجماعات القروية .
- (٢) انفتاح الأفراد على مجموعة متعددة ومختلفة من المهن .
- (٣) التخصص الدقيق والمتقن في مجال العمل .
- (٤) ظهور معايير جديدة لتحديد المكانة المهنية للفرد ومقاييس مختلفة للنجاح المهني .

(ب) البيئة :

- تختلف نوعية العلاقات بين كل من المجتمع الريفي والحضري بالبيئة الطبيعية فالمجتمع الريفي بطبيعته يكون أكثر ارتباطا أو خضوعا للبيئة الطبيعية وبالتالي فإن البيئة الطبيعية تسيطر بشكل مباشر على البيئة الاجتماعية والإنسانية في المجتمع الريفي .
- وعلى العكس من ذلك يعيش المجتمع الحضري حياته في عزلة نسبية عن البيئة الطبيعية الأمر الذي يجعل للبيئة الاجتماعية والبشرية سيطرة واضحة .

(ت) حجم المجتمع :

- يرى (سوركن وزيمرمان) أن المجتمع المحلي الريفي مجتمع صغير بطبيعته وأن هناك علاقة عكسية بين الريفية والعمل الزراعي وبين حجم المجتمع .
- وعلى الجانب الآخر يتميز النموذج الحضري من المجتمع بكون حجمه النسبي عن النموذج الريفي . وبالتالي تكون هناك علاقة طردية بين الحضرية واتساع الحجم .

(ث) كثافة السكان :

- يتميز المجتمع المحلي الريفي بانخفاض الكثافة السكانية لذلك ترتبط الريفية بوجه عام بعلاقة عكسية مع الكثافة على العكس من نموذج المجتمع الحضري الذي يرتفع فيه معدلات الكثافة السكانية كسمة مميزة وترتبط فيه الخصائص الحضرية بعلاقة طردية مع ارتفاع هذا المعدل .

(ج) التجانس واللاتجانس :

- يتميز المجتمع الريفي عن المجتمع الحضري بأنه أكثر تجانسا من ناحية الخصائص الاجتماعية والنفسية - فهناك علاقة سلبية بين اللاتجانس وظاهرة الريفية . بينما يتميز المجتمع الحضري بظاهرة اللاتجانس أي أن هناك علاقة إيجابية بين اللاتجانس والحضرية .

(ح) التباين الاجتماعي والتدرج الاجتماعي :

- هناك علاقة سلبية بين ظواهر التباين والتدرج الاجتماعي وظاهرة القروية بينما توجد علاقة إيجابية بين التباين والتدرج الاجتماعي وظاهرة الحضرية .
- ففي المجتمع الريفي يعتبر التباين والتدرج الاجتماعي حالات شخصية ويقوم على أساس توارث المهن .
- كذلك تختلف العلاقات الاجتماعية في المجتمع الريفي عنها في المجتمع الحضري تبعا لتقدم المعرفة ويمثل نسق القرية الطبقة المغلقة في داخله بينما يكون التدرج من طبقة إلى أخرى واضح وميسر في المدينة عن القرية فعندما تكون العلاقات المباشرة هي الأساس في ربط أفراد المجتمع الريفي بعضهم ببعض من جانب وبالمجتمع العام من جانب آخر ، فإن ظواهر التباين الاجتماعي وخاصة الإبهام الشخصي تعتبر سمة أساسية في المجتمع الحضري .

(خ) الحراك :

- يرتبط الحراك الاجتماعي ارتباطا سلبيا بالمجتمع الريفي بينما يرتبط ارتباطا إيجابيا بالمجتمع الحضري ويتمثل الحراك الاجتماعي في مظهرين :

(١) الحراك الأفقي : ويتمثل في ظواهر الهجرة والتحركات السكانية

(٢) الحراك الوظيفي والحراك الطبقي : ويتمثل في الانتقال من وظيفة إلى وظيفة أو من طبقة إلى طبقة أخرى

(د) نسق التفاعل :

- يرى (سوركن وزيمرمان) أن أهم ما يميز نسق التفاعل في المجتمع الريفي هو أنه محدودا بين أفراده وتغلب عليه العلاقات الأولية حيث تبرز العلاقات الشخصية والدائمة والشمولية بين الأفراد ، وعلى العكس من ذلك يتسع نطاق التفاعل بالنسبة للفرد والجماعة في المجتمع الحضري وبالتالي تغلب العلاقات غير الشخصية والمؤقتة كما تتميز هذه العلاقات بالسطحية والرسمية .

رابعاً : المتصل الريفي الحضري :

- يشير هذا المتصل إلى وجود تدرج مستمر بين المجتمعات في درجة الريفية أو درجة الحضرية وعلى أساس هذا التدرج يمكن تصنيف ووضع كل المجتمعات الإنسانية على نقاط مختلفة على هذا المتصل حيث يصبح من اليسير تحديد أين يقع أي مجتمع إنساني على نقطة معينة على هذا المتصل .
- وتمثل الفرضية الأساسية للمتصل الريفي الحضري في أنه كلما زاد الاحتكاك بين المجتمع الريفي التقليدي والمجتمع الحضري الحديث . فإن ذلك يؤدي الى اكتساب مجتمع القرية لخصائص حضرية وبالتالي فإنه يمكن ترتيب كافة المجتمعات المحلية طبقاً لدرجة ريفيتها أو حضرها . وقد ساهم (ريد فيلد) مساهمة كبيرة في فكرة هذا المقياس المتدرج الذي يمكن تصوره على النحو التالي : -

أ ب ج د ه و ز ح ط ي ك

(مجتمع ريفي) _____ (مجتمع حضري)

٥- ٤- ٣- ٢- ١- صفر ١+ ٢+ ٣+ ٤+ ٥+

- وتشمل النقطة الأولى من هذا المقياس وهي (أ) المجتمع الريفي كما تشمل النقطة (ك) المجتمع الحضري أما النقاط التي تقع بين أ ، ك فهي تعبر عن آثار التغير الثقافي أو الحضري .
- وعندما تتوافر عوامل التحضر لمجتمع القرية فإن ما يحدث هو أن القرية تبدأ في التحرك في اتجاه القطب الحضري مارة بنقطة (صفر) تلك النقطة على المتصل التي يصعب عندها تحديد نوعية المجتمع (الريفي أو الحضري) ثم يبدأ بعد ذلك في الحراك في اتجاه القطب الحضري .

أولاً : تعريف المدينة :

- تعرف المدينة بأنها " تجمع كثيف من الناس يسكنون في منطقة جغرافية صغيرة نسبياً " ومن الناحية القانونية تعرف المدينة بأنها " ذلك المكان الذي يتسم بوجود أعلى سلطة سياسية "
- ويمكن تعريف المدينة أيضاً بأنها " تجمعات سكانية كبيرة وغير متجانسة تعيش على قطعة أرض محدودة وتنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية المدنية ، ويعمل أهلها في الصناعة أو التجارة أو كليهما معاً ، كما تمتاز بالتخصص وتعدد الوظائف السياسية والاجتماعية " .
- ويعرف الخشاب المدينة بأنها " وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة ومقسمة إلى إدارات ، ويقوم فيها النشاط على الصناعة والتجارة ، ويقل فيها نسبة المشتغلين بالزراعة وتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات وتمتاز المدينة بكثافتها وسهولة مواصلاتها وتخطيط مرافقها ومبانيها " .
- أما لويس ويرث فقد عرف المدينة بأنها " المركز الذي تنتشر فيه تأثيرات الحياة الحضرية إلى أقصى جهة في الأرض ، وفيها أيضاً ينفذ القانون الذي يطبق على الناس " .
- كما يصف (ويرث) المدينة على أنها " شكل خاص للترابط البشري " ، كما أشار إلى أنه يمكن تعريف المدينة أيضاً على أنها " موطن أكثر اتساعاً وكثافة لأفراد متميزين اجتماعياً "

ثانياً : أهمية دراسة المدن :

➤ يرجع الاهتمام بدراسة المدن إلى عدة أسباب أهمها :

- (١) تفوق نفوذ المدن بالنسبة لنفوذ الريف ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة التعليم بين سكان المدن ، وكثر عدد سكانها ، ووجود مراكز الإدارة الحكومية فيها .
- (٢) تعد المدن من ضروريات الحياة في الريف ، فهي بمثابة مناطق يصب فيها الإنتاج الريفي من مختلف القرى ، ويتجمع فيها التجار وتشعب فيها طرق المواصلات وهي مراكز للتعليم والعلاج والخدمات الترويحية .
- (٣) الزيادة السريعة في نسبة سكان المدينة وتناقص نسبة سكان الريف مما يؤكد أهمية دراسة المدن ، وما نتج عن النمو السريع لسكان المدن من مشكلات اجتماعية ، مثل زحف العمران على الرقعة الزراعية والضغط على وسائل النقل ، وقصور الخدمات التعليمية ، والصحية ، والسكانية ، وظهور الحاجة إلى مناطق للامتداد العمراني لاستيعاب الزيادة في عدد السكان
- (٤) بعد المسافة بين الحياة في المدن والريف ، مما يؤدي إلى هجرة الريفيين إلى المدن ، وتعرضهم لكثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية وتعد الصدمة الثقافية من أخطر المشكلات التي يقابلها الريفي في عملية التحضر ، مما يوضح أهمية تكيف المهاجرين مع متطلبات الحياة في المدن .
- (٥) ارتباط المدن بالتصنيع ، ونجد أن كثير من المشكلات الاجتماعية قد ظهرت كنتيجة مباشرة للتحضر والتصنيع ومن أمثلة هذه المشكلات الاجتماعية (جناح الأحداث ، ارتفاع نسبة الطلاق والانفصال ، القلق النفسي وعدم الشعور بالاستقرار) .
- (٦) تأثر قيادة المستقبل في كل دولة بحياة المدن ، فالقيادة تكون عادة بين الجامعيين ، ونجد أن كل الجامعات تتركز عادة في المدن الكبرى ، وبالتالي يكون للمعيشة الحضرية تأثيراً كبيراً على مستقبل الأمة .

(٧) أن المدن هي مراكز الاتصال والانفتاح على العالم الخارجي ، حيث تغزو الثقافات العالمية بعضها البعض الأخر عن طريق المدن ، مما يؤكد أهمية دراسة المدن في الوقت الحاضر .

ثالثاً : مراحل نمو المدينة :

• اهتم " لويس ممفورد " بدراسة المدينة تاريخياً ، حيثلقى الضوء على نموها وكبر حجمها ، وقد توصل إلى أن المدينة تمر بالمراحل التالية :

(١) مرحلة النشأة :

• ويقصد بها المدينة في فجر قيامها ، وتتميز بانضمام بعض القرى إلى بعضها البعض ، واستقرار الحياة الاجتماعية إلى حد ما ، وقد قامت المدينة في هذه المرحلة بعد اكتشاف الزراعة ، واستئناس الحيوان ، وتربية الطيور ، وقيام الصناعات اليدوية والحرفية البسيطة ، واكتشاف الإنسان للمعادن .

(٢) مرحلة المدينة :

• وتمتاز بوضوح التنظيم الاجتماعي والإداري والتشريع ، وتنتعش فيها التجارة وتوسع الأسواق المتبادلة ، وتنوع الأعمال والوظائف والاختصاصات ، وتتسم بالتمييز الطبقي بين مختلف الفئات واتساع أوقات الفراغ ، وظهور الفلسفات ومبادئ العلوم النظرية ، والاهتمام بالفلك والرياضيات ، وقيام المؤسسات والفنون ونشأة المدارس وعقد حلقات المناظرات .

(٣) مرحلة المدينة الكبيرة :

• وتعرف بالمدينة الأم ، ويتكاثف فيها عدد لسكان ويتوفر فيها الطرق السهلة ، وتربطها بالريف شبكة من المواصلات السريعة وتهتم الحكومة فيها بتحقيق مطالب سكانها ، وتنفرد بميزات خاصة كالتجارة أو الصناعة ، وتنوع الوظائف وتعدد المهن والتخصص ، وقد تصل بعض هذه المدن إلى عاصمة منطقة أو دولة . وتصبح المركز الرئيسي للحكومة أو الإدارة المحلية ، وتتركز فيها كل مظاهر النشاط الاجتماعي ، والاقتصادي ، والسياسي بحيث تصبح بحق (المدينة الأم) .

(٤) مرحلة المدينة العظمى :

• وتمثل في انبثاق المدن العظمى في القرن التاسع عشر . فلقد تحولت المناطق الريفية إلى أراضي للبناء في موجات متتابعة ، ويظهر في هذه المدن التنظيم الآلي والتخصص وتقسيم العمل وتأخذ الفردية في الظهور ، وتنتشر النظم البيروقراطية في الإدارة وأجهزة الحكم ، ويبدأ ظهور الانحلال والشقاق بسبب تحكم الرأسمالية ويتصارع أصحاب الأعمال والعمال .

(٥) مرحلة المدينة التيرانوبوليس :

• وتمثل أعلى درجات السيطرة الاقتصادية للمدينة ، فيها تعتبر مسائل (الميزانية والضرائب ، والنفقات) من أهم الوسائل المسيطرة ، كما تبدو المشكلات الإدارية والفيزيقية ، والسلوكية الناجمة عن كبر الحجم ، ومن ثم سيشهد هذا النموذج حركة واسعة النطاق من جانب سكانه للارتداد مرة أخرى إلى الريف أو إلى مناطق الضواحي والأطراف هروباً من ظروف العيش غير المرغوبة .

(٦) مرحلة المدينة النيكروبوليس :

• ويمثل هذا النموذج من المجتمع الحضري نهاية المطاف في مراحل التطور التاريخي ، ومع أنه لم يتحقق بعد ، إلا أنه واقع لا محالة - في نظر ممفورد - عندما يصل التفكك إلى ذروته مقترنا بانتهاء الحضرية ، وإحياء جديد للريفية ، وظهور ما أسماه ممفورد (بمدن الأشباح) .

رابعاً : تصنيف المدن :

- يمكن تصنيف المدن في إطار مجموعة من المعايير المختلفة ، فقد تصنف المدن وفقاً للحجم ، أو عدد السكان ، أو وفقاً للمتغيرات الاقتصادية ، أو العوامل الاجتماعية والاقتصادية ، أو من حيث درجة تقدمها والأعمال التي تؤديها . ويمكن عرض هذه التصنيفات على النحو التالي :

(أ) تقسيم المدن من حيث الحجم :

➤ وفي إطار معيار الحجم يمكن تقسيم المدن إلى :

(أ) المدينة الصغيرة :

- ويطلق عليها اسم (البلدة) ، وهي في العادة أكبر من القرية وأصغر من المدينة ، وهي تتمتع بموقع حضري يسيطر على المنطقة الريفية التي تقع على بعد كبير منه ، كما تتمتع بأهمية ثقافية كبيرة ، فهي مقر الحكومة ، وهي المركز الديني للبلاد ، وتمارس المدينة الصغيرة نوعاً من التجارة البسيطة الداخلية ، إلا أنها تفتقد إلى التقسيم الواضح للعمل على المستوى الإقليمي .

(ب) المدينة الصناعية :

- وتتميز بتقسيم العمل ، وتنظيم وجودها حول الإنتاج الذي تنتجه وهي تتمتع بموقع حضري يسيطر على الإقليم بوجه عام ريفه وحضره .

(ت) المدينة :

- وهي المدينة العظمى أو المدينة الكبيرة وتتميز بخصائص المدينة الصناعية بشكل مكثف ، وفيها يحل استخدام آلة الاحتراق والكهرباء محل استخدام الآلة البخارية .

(٢) تقسيم المدن من حيث عدد السكان :

- هو أسهل هذه التقسيمات لارتباطه بتعدد الحياة في المدينة وقد طبقته معظم الدول في تقسيماتها الإدارية ، ففي فرنسا - مثلاً - كل مجموعة من السكان تعيش في مركز واحد يبلغ عددها أو يزيد عن ألفين نسمة مجموعة حضرية ، وكل مركز يقل عدد سكانه عن هذا الرقم يعتبر قرية يدخل في عداد الريف .

(٣) تقسيم المدن من حيث العوامل الاجتماعية والثقافية :

- قام بعض العلماء بتصنيف المدن في ضوء العوامل الاجتماعية والثقافية ، فقد ميز « ردفيلد وسنجر » بين المدن التي تسودها العقيدة الأرثوذكسية والمدن التي تختلف تلك العقيدة ، ففي الأولى تتساند وتقوى وتستقر النظم الاجتماعية والثقافية السائدة ، بينما تستجيب الثانية للتغير الاجتماعي ، وميز « فير » بين مدن النبلاء ومدن الدهماء طبقاً للطبقة الاجتماعية التي تستحوذ على السلطة السياسية الاجتماعية .

(٤) تصنيف المدن حسب المتغيرات الاقتصادية :

- وتصنف المدن كذلك حسب المتغيرات الاقتصادية ، فقد قسم « بريز » المدن إلى مدن صناعية ، وأخرى إدارية ، وثالثة تجارية ، وأكد "لامبارد" أن الصناعة السائدة كانت أساس تصنيف المدن في القرن التاسع عشر ، وأن نمو المدن يرتبط بمعدل النمو الاقتصادي وصنف « هاريس وأولمان » المدن حسب موقعها المركزي إلى مدن النقل والمدن ذات الوظائف

المتخصصة ويمتد تأثير المدن ذات الموقع المركزي إلى خارج نطاق المدينة ، أما مدن النقل فيها يتم نقل السلع عبر خطوط المواصلات .

(٥) تقسيم المدن من حيث درجة تقدمها :

• حاول " ثورنديك " تقسيم المدن من حيث كمية ونوع الخدمات التي تؤديها لسكانها ، فقسم الخدمات إلى ٣٧ نقطة تقع في ستة أقسام عامة : الصحة والتعليم والترريح والاقتصاد وتسهيلات عامة ثم نثرات ، واكتشف من هذه الدراسة أن هناك ارتباطاً هاماً بين التقدم والتأخر في المدن ، فالمدن التي بها نسبة تعليم مرتفعة مثلاً يكون سكانها أحسن حالاً من الناحية الاقتصادية والصحية والترويحية .

(٦) تقسيم المدن من حيث الأعمال التي تؤديها :

• تختلف المدن من حيث الأعمال التي تؤديها وقد وضع " جينست هالبرت " تقسيماً سداسياً مستخدماً هذا المعيار وهي :

(١) مدينة صناعية	(٢) مدينة تجارية	(٣) مدينة سياسية
(٤) مدينة ثقافية	(٥) مدينة متعددة الأغراض	(٦) مدينة صحية وترويحية

خامساً : العمليات البيئية :

• هناك بعض العمليات التي تؤثر في نمو وتطور المناطق الحضرية ومن أهم هذه العمليات :

(١) التركيز :

• وهي العملية الناتجة عن التوزيع المتباين للسكان في منطقة حضرية معينة ، فهي تشير إلى الكثافة السكانية والازدحام السكاني - فهي تزداد في مناطق وتقل في مناطق أخرى - ويؤثر فيها درجة القرب من وسائل المواصلات .

• وتزداد عملية التركيز السكاني كلما اقتربنا من المدينة نتيجة الجذب ، وتقل كلما اتجهنا خارج المدينة ، ويؤدي التركيز إلى اختلاف شكل الأرض واستخدامها .

(٢) المركزية :

• ترتبط عملية المركزية بتركز الوظائف حول نشاط حيوي . مثل تركيز الأعمال في قلب المدينة . ويتمثل المقياس العادي لعملية المركزية في السيطرة ، أي تأثير تركيز الوظائف في مناطق معينة على بقية أجزاء المجتمع الحضري . ويميل الإنسان إلى المركزية من حيث العمل حتى يفتخر بنفسه .

(٣) اللامركزية :

• وهي تعني ميل البشر والهيئات التنظيمية وكذلك الأنماط الأخرى من استخدام الأرض إلى الابتعاد عن مركز المدينة . ويميل الإنسان إلى اللامركزية من حيث السكن كذلك الصناعات الضخمة تميل إلى اللامركزية فهي تحتاج إلى الأراضي الرخيصة الشاسعة .

(٤) الفصل - العزل :

• بعض الناس يفضلون أن يسكنوا مع بعض ، ومثال ذلك عندما يتحدثون في الدين واللغة والجنسية ، أو يكونوا متخصصين في مهنة واحدة .

➤ ويتم الفصل بطريقتين هما :

(أ) التجمعات السكنية على أساس (اللون – الدين – اللغة) ويعكس ذلك نوع من التعصب خاصة من المهاجرين ففي بعض الدول نجد أن المهاجرين يميلون إلى التجمع في منطقة معينة.

(ب) تجمعات سكانية على أساس (التخصص) مثل ميل بعض الوظائف المتشابهة التجمع في منطقة معينة مثل أصحاب محلات الذهب.

(٥) الغزو :

• تعني عملية الغزو بدء إزاحة جماعة من الناس لجماعة أخرى أو إزاحة نشاط وظيفي لنشاط آخر مثل الصناعة • وهناك مجموعة من الظروف التي تثير عملية الغزو وهي : تحركات السكان ، التغييرات التي تطرأ على شكل وخطوط المواصلات ، وتهدم المساكن أو تعرضها للسقوط بسبب تدهور حالتها ، وإدخال أنواع جديدة من الصناعة ، والتغييرات التي تطرأ على الأساس الاقتصادي والتي يمكن أن تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل وتؤثر في قدرة السكان على اختيار أماكن السكن .

(٦) التعاقب أو التتابع :

• يرتبط التتابع بعملية الغزو ، فإذا استمرت عملية الغزو فإن الجماعة الأصلية تزاح من مكانها تدريجياً ويطلق مصطلح التتابع على دورة عملية الغزو .

(٧) الروتينية :

• يقصد بالروتينية حركة السكان اليومية ذهاباً وإياباً بين مكان الإقامة ومكان العمل اليومي ، وكذلك حركة السلع من نقطة الأصل (الإنتاج أو التعبئة) إلى نقطة الاستخدام .

• وتسير الروتينية للأشخاص والسلع وفقاً لأنماط معينة يمكن التنبؤ بها ، من حيث الطريق الذي تسلكه والوقت الذي تتم فيه خلال اليوم ، كما أن هناك أنماطاً يمكن التنبؤ بها للحركة الأسبوعية ، والموسمية ، بل والسنوية أيضاً .

• وتختلف الروتينية في المدن القريبة عن تلك الموجودة في المدن غير القريبة سواء في نمطها أو درجتها • ويرجع ذلك إلى اختلاف أنواع استخدام الأرض ، والاختلافات البارزة في مكان العمل عن مكان الإقامة ، والاختلافات في وسائل النقل ، وغير ذلك من العوامل التي تؤثر في الحركة ومع ذلك فهناك أنماط روتينية شائعة في حركة الأشخاص والسلع يمكن مشاهدتها في كل مدينة ، بغض النظر عن مناخها أو خصائصها .

❖ النظريات الأيكولوجية المفسرة لنمو المدن :

• بذلت محاولات عديدة من جانب العلماء مع مطلع القرن العشرين لتفسير نمو المدن ، ومع ظهور مصطلح الأيكولوجيا الحضرية خلال عام ١٩٢٠ في إطار البحوث التي قام بها علماء الاجتماع في جامعة شيكاغو ، كانت هناك اسهامات واضحة من جانب تلك العلماء لتحديد الأسس التي تحدد النماذج الأيكولوجية للمدينة ، وقد نتج عن هذه المحاولات السابقة ظهور بعض النظريات التي تفسر نمو المدن .

➤ ويمكن عرض تلك النظريات على النحو التالي :

(١) نظرية نجمة البحر :

• تعد هذه النظرية من أول النظريات الأيكولوجية في الظهور ، فقد نادى (هونت) بهذه النظرية في عام ١٩٠٣ م

• ويرى أصحاب هذه النظرية أن المدينة بدأت في الانتشار والتوسع خارج مركز المدينة بعد اختراع بعض وسائل المواصلات والنقل التقليدية المتمثلة في القطارات في تلك الفترة بدلا من العربات التي كانت تجرها الحيوانات .

• وقد نتج عن اختراع وسائل المواصلات تطور المدينة في شكل نجمة البحر ، وكانت هذه الظاهرة منتشرة في معظم المدن الغربية وذلك قبل اختراع السيارة كوسيلة مواصلات . حيث كانت تبنى المساكن بعيدا عن مركز المدينة وكان يتم ملء الفراغ بين أذرع هذه النجمة البحرية بالمباني . وبالتالي تتجمع هذه المباني عند محطات القطارات البعيدة عن مركز المدينة .

• ومن هنا استطاع بعض السكان بناء منازلهم في أطراف المدينة وخاصة الطبقة الغنية الذين يملكون وسائل النقل الخاصة ، فزاد حجم بعض المدن وارتفعت كثافتها السكانية . أما المباني القديمة التي كانت وسط المدينة فقد سكنها الفقراء نظرا لرخص قيمة إيجارها . كما أن بعض الحكومات قامت بهدمها لتبني المكاتب الإدارية والحدائق العامة بعد أن طبق على هذه المناطق برامج التخطيط العمراني الجديد .

(٢) نظرية الدوائر متحدة المركز :

• تعد نظرية الدوائر متحدة المركز التي قدمها " بيرجس " عام ١٩٢٥ من أولى المحاولات التي بذلت في التحليل الأيكولوجي لمدن . وقد يطلق على هذه النظرية اسم نظرية المناطق المتمركزة أو نظرية الفرض الحلقي . ويفترض " بيرجس " في هذه النظرية أن نمو المدينة يأخذ شكل سلسلة من الدوائر المتتالية ، وتختلف كل دائرة أو منطقة في طريقة استخدام الأرض .

➤ ويرى " بيرجس " أن المدينة تتخذ في نموها شكل خمس حلقات متحدة المركز ومتناسقة إلى حد ما .

☒ الحلقة الأولى :

• وتسمى منطقة الأعمال المركزية وهي منطقة يسهل الوصول إليها من أي نقطة داخل المدينة ، وفيها ترتفع أسعار الأراضي ، وتتركز فيها الأنشطة التي تحتاج إلى موقع مركزي وتحتمل أسعار الأرض المرتفعة وتحتل هذه المنطقة ناطحات السحاب ، المحلات التجارية ، والفنادق والمطاعم ، والمسارح ، والمتاجر المتخصصة ، وتنتشر فيها سياحة التسوق .

☒ الحلقة الثانية :

• وهي تحيط بمنطقة الأعمال المركزية ويطلق عليها اسم منطقة التحول " المنطقة الانتقالية " وتسكنها جماعات ذات مستوى اجتماعي اقتصادي منخفض ، بالإضافة إلى المهاجرين الريفيين .

✗ الحلقة الثالثة :

- وتسمى منطقة سكنى العاملين ، وخاصة الذين يعملون موظفين كتابيين وعمالا في المصانع.

✗ الحلقة الرابعة :

- وتتكون أساساً من " الفيلات " وأحياء الأعمال المحلية.

✗ الحلقة الخامسة :

- وتسمى منطقة الضواحي ، وتقع خارج حدود المدينة ، وعلى امتداد خطوط المواصلات الممتدة من قلب المدينة بشكل نصف قطري ، وهي منطقة سكنية لذوي الدخل المرتفعة ، كما يمكن أن تكون مقراً لبعض الأحياء المتخصصة مثل : المناطق الصناعية وغيرها .

(٣) نظرية القطاع :

- قدم " هومر هويت " نظرية القطاع عام ١٩٣٩ . وفي إطار هذه النظرية يرى " هويت " أن المدينة الكبيرة مكونة من عديد من القطاعات أكثر من كونها دوائر متحدة المركز كما ذهبت نظرية الدوائر متحدة المركز .
- ووفقاً لهذه النظرية فإن مناطق الإيجار المرتفع تتجه للأطراف الخارجية لقطاع أو أكثر من المدينة . وفي القطاعات الأخرى تمتد مناطق الإيجار المنخفض من وسط المدينة إلى ضواحيها . فتتجه مناطق الإيجار المرتفع مصاحبة لنمو السكان نحو قطاع واحد .
- وتصبح المناطق التي تهجرها جماعات الدخل المرتفع مجالاً لسكن الطبقات ذات المكانة الاقتصادية المنخفضة . وعلى هذا فإن مناطق الإيجار المرتفع تتواجد عادة على الحافة الخارجية لقطاع أو أكثر من حدود المدينة . كما تتواجد المناطق الصناعية على امتداد أودية الأنهار وامتداد المياه . وليست كما ذهبت نظرية الدوائر متحدة المركز حيث أنها تأخذ منطقة دائرية حول المنطقة الرئيسية .

(٤) نظرية النوايا المتعددة :

- نادى بهذه النظرية « هاريس وألمان » وتتلخص في أن هناك عدد من المراكز في كل مدينة لا مركز واحد ، وأن كل مدينة تختلف عن الأخرى في نوع وعدد مراكزها .
- ويرجع ذلك إلى ما يلي :

(أ) تحتاج بعض نواحي النشاط في المدينة إلى تسهيلات خاصة ، فحي التجارة القطاعي ينشأ عادة في المراكز التي يتوافد عليها أكبر عدد من الناس ، وحي الميناء ينشأ بجوار البحر ، وحي الصناعة بجوار النهر أو البحر وعند نقط التقاء الطرق أو السكك الحديدية.

(ب) تستفيد بعض نواحي النشاط في المدينة من وجودها في مكان واحد ، فتجمع تجار القطاعي مثلاً في حي واحد يفيدهم جميعاً لأن هذا يسهل على العملاء عملية الشراء.

(ت) تنفر بعض نواحي النشاط في المدينة من بعضها ، فالطبقة الفنية مثلاً تنفر من منطقة الصناعة وتسكن في أبعد مكان عنها.

(ث) لا تتمكن بعض نواحي النشاط في المدينة من تحمل عبء الأرض ذات القيمة المرتفعة في وسط المدينة ، فتجار الجملة مثلاً يبعدون عن وسط المدينة لأنهم يحتاجون لمساحات كبيرة لتخزين بضائعهم.

أولاً : المقصود بتخطيط المدينة :

- يقصد بالتخطيط عادة : الأساليب والإجراءات والتدابير التي يتخذها الإنسان لتحويل الواقع إلى صورة أفضل وأحسن مما كانت عليه الأمور في الماضي . وهذا يعني دراسة وفهم الحاضر والتنبؤ بما سيكون عليه في المستقبل والتخطيط بهذا المعنى عام وشامل.
- وتخطيط المدينة لا يخرج عن هذا التعريف بمعنى «دراسة وفهم واقع المدينة ومحاولة تطويره وتحسينه إلى الأفضل والأحسن»
- ويعنى تخطيط المدينة بالدرجة الأولى «تطوير المدينة وتحسينها بحيث تخدم نفسها كمستوطنة بشرية وتسهم وتخدم المخطط العام للمجتمع» .
- إن تخطيط المدينة لا يعني أكثر من جعلها مكاناً مناسباً للحياة والعمل وبؤرة للنهوض والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والحضاري بوجه عام في المجتمع .

ثانياً : الهدف من تخطيط المدينة :

- (١) تحسين العلاقة بين المساكن والشوارع والمناطق الصناعية والخدمات العامة بحيث لا يطغى قسم منها على القسم الآخر ولا يحرم منها حيي من الأحياء وإيجاد نوع من الانسجام بينها جميعاً .
- (٢) المحافظة على المتنزهات العامة والمناطق المكشوفة في الأحياء السكنية لتكون متنفساً ومكاناً لقضاء وشغل أوقات الفراغ مع الاهتمام بالأشجار والمناطق الخضراء .
- (٣) فصل المناطق السكنية بقدر الإمكان عن المناطق الصناعية لتقليل ضوضاء الصناعة أو دخانها أو روائحها الكريهة وحتى لا تحدث مضايقات للسكان ومكافحة تلوث البيئة الذي أصبحت تعاني منه معظم مدن العالم اليوم .
- (٤) تجميل وتنسيق المدينة عن طريق اتخاذ طابع خاص للمباني أو عن طريق اتخاذ إجراءات معينة من شأنها ألا توجد نوعاً من التنافر بين المباني بعضها ببعض وخلق نسق منسجم للمدينة بحيث يكون لها طابع حضري ومعماري مميز .
- (٥) تخصيص مناطق معينة للأسواق وأماكن انتظار المركبات الآلية وبحيث تكون هذه المناطق في متناول المناطق الأخرى والعمل على خلق تكامل بين مختلف أحياء المدينة الواحدة فمن الممكن مثلاً إقامة عيادة صحية تخدم أحياء متقاربة من بعضها بعضاً
- (٦) مد جميع أحياء المدينة بالخدمات اللازمة كالمياه والإنارة والمجاري والتي تتفق في حجمها وقدرتها مع حجم السكان وكثرة المباني وبحيث لا تكون هناك وفرة في بعض الأحياء ونقص في بعضها الآخر .
- (٧) اختصار رحلة العمل من محل السكن إلى موقع العمل وذلك عن طريق مد الطريق والشوارع المناسبة وكذلك بتسيير وسائل النقل والمواصلات المختلفة وتخفيض أجورها وتعاون وتكامل حركة النقل والمواصلات داخل المدينة .
- (٨) سهولة ويسر اتصال المدينة بالمناطق الأخرى وخاصة بالمناطق الريفية المجاورة أو بالموانئ والعواصم أو بمناطق الخدمات أو بمراكز الأسواق .
- (٩) إنشاء المراكز الإدارية والتنفيذية والخدمات التعليمية والثقافية والأمنية والترفيهية وغيرها في مناطق المدينة المختلفة بحيث لا يشعر السكان بالإرهاق للوصول إليها

● ففي مدن البلاد النامية كثيرا ما يعاني المواطن من الوصول إلى أماكن الخدمات الإدارية أو الاستهلاكية وذلك بسبب عدم مراعاة الكثافة السكانية والتوزيع الجغرافي في تقديم الخدمات الإدارية أو الاستهلاكية فقد نجد مدينة سكانها مثلا مليون ونصف ولا يوجد بها إلا عدد قليل من الصيدليات أو بيع وتصليح النظارات الطبية أو بيع المعدات الطبية اللازمة للمعاقين .

(١٠) **تحسين الأحوال الاجتماعية والصحية للسكان عن طريق عدم السماح بازدهام بعض الأحياء وعدم السماح ببناء مساكن لا تتوفر فيها الشروط الصحية والسكنية .**

(١١) **تطوير البنية الاقتصادية للمدينة بإنشاء مراكز صناعية جديدة أو خلق مجالات جديدة للإنتاج والعمل على تشجيع الاستثمارات الاقتصادية التي من شأنها زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل لسكان المدينة وتنمية الإمكانيات الذاتية لها .**

(١٢) **العمل على دعم القيم الاجتماعية المرغوبة في سلوك وتصرفات أهل المدينة .**

● ويمكن القول أن تخطيط المدينة لا ينفصل عن المخطط العام للدولة أو المجتمع فكل منها يساند ويكمل الآخر .

ثالثا : طبيعة تخطيط المدينة :

➤ **تنحصر طبيعت تخطيط المدينة في الاهتمام بالجوانب التالية :**

(١) دراسة النواحي الطبيعية :

● وتشمل دراسة الجوانب الجيولوجية من توزيع الطبقات والصخور ومدى صلابتها ومدى إمكانية حفرها لعمل الأنفاق والصرف الصحي ولمد أنابيب المياه والغاز وما إليها كما تشمل دراسة الأنهار والبحيرات ومناطق السيول والفيضانات ودراسة الشواطئ وطبيعتها ويشمل ذلك دراسة المناخ من حرارة ورطوبة ورياح واتجاهها وكمية الأمطار وتوزيعها .

(٢) دراسة الجوانب التاريخية والأيكولوجية :

● وتشمل دراسة نمو المدينة من الخرائط القديمة كما تشمل اتجاه نمو المدينة الى جانب إبراز مناطق الآثار وطبيعة المباني الأثرية القديمة ومواقعها وميزاتها الهندسية كما تشمل دراسة مواد البناء المستخدمة وطبيعة المباني .

(٣) دراسة المواصلات :

● وتشمل الطرق واتجاهها واتساعها وحركة المرور عليها والأشجار المنزوعة على جانبها كما تشمل السكك الحديدية واتجاهها ومحطاتها والأنفاق والكباري التي تسهل حركة المرور كما تشمل الطرق المائية والأنهار والقنوات الملاحية وكذلك النقل الجوي ومواقع المطارات وما إلى ذلك كما تشمل قرى المدينة وإقليمها من وسائل النقل المختلفة .

(٤) دراسة الصناعة :

● من ناحية طبيعتها واتساعها ومراكزها ومواقعها وعدد العاملين في كل صناعة كما تشمل مناطق النعدين والأنشطة الاقتصادية الأخرى .

(٥) دراسة السكان :

● من ناحية النمو أو النقص ومعدلاتهما ومن ناحية حركتهم ومهن السكان وحركتهم اليومية والفصلية كما تشمل دراسة كثافة السكان وكثافة الإسكان ومتوسط عدد الأفراد بالنسبة للحجرة الواحدة كما تشمل الظروف الصحية للسكان والأمراض المنتشرة ومستويات المعيشة في مختلف أقسام وأجزاء المدينة .

٦) دراسة النواحي الهندسية :

- من ناحية أنماط المباني وطبيعتها ومواد البناء ونمو المدينة والضواحي ومستوى تكلفة بناء المساكن وكفايتها لكثافة السكان كما تشمل دراسة المناطق المكشوفة ومدى السماح للجماهير باستخدامها وكذلك دراسة مناطق المنافع العامة ومدى قربها من السكان .

٧) دراسة المناطق المحيطة بالمدينة :

- وتشمل مناطق الزراعة والنطاقات الخضراء كما تشمل دراسة المناطق الزراعية المحيطة بالمدينة من ناحية التربة والإنتاج الزراعي ومشاكله وتسويقه وطبيعة استخدام الأرض كما تشمل دراسة المدن الصغيرة المحيطة ووظيفتها وعلاقتها بالمدينة .

٨) دراسة النواحي الإدارية والخدمات العامة :

- وتشمل مراكز السلطة المحلية والبلديات ومواقع مراكز الشرطة والمدارس وسائر الخدمات التعليمية والترويحية والقضائية والإدارية ومدى توسطها في الأحياء المختلفة ومدى سهولة الوصول إليها كما تشمل الخدمات الأخرى كالمياه وشبكات الصرف والكهرباء والغاز ومدى كفايتها وانخفاض تكاليفها

٩) دراسة المشاكل الاجتماعية في المدينة :

- مثل دراسة الجريمة وانحراف الأحداث والبطالة وأشكال العنف والاعتداء وذلك لعلاجها عن طريق أساليب التخطيط والتوجيه فقد ترجع معدلات انحراف الأحداث العالية في مدينة من مدن العالم إلى عدم وجود أماكن لشغل أوقات الفراغ أو نقص أجهزة الرقابة والضبط الاجتماعي في المدينة .

١٠) دراسة الشكل العام للمدينة :

- والتخطيط لإظهارها بمظهر منسجم لائق هندسيا ومعماريا وجماليا

١١) دراسة مشكلات التلوث :

- ونظافة الأحياء المختلفة في المدينة والتخطيط لإزالة القمامة والنفايات المختلفة الناتجة عن المصانع والمؤسسات التجارية والمحلات الأخرى .

أولاً : تعريف التخطيط الحضري :

- يقصد بالتخطيط الحضري الاستراتيجية أو مجموعة الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي وللسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية .
- ويعرف التخطيط الحضري بأنه : التكوين النهائي للعناصر المتعددة للبيئة الحضرية بحيث تكون أكثر عطاء وإنتاجية وملائمة للجميع في تناسق بين جوانب ثلاث هي : المعماري ، والتصميم المدني والتجميل المعماري ، والواقع .

ثانياً : أهداف التخطيط الحضري

- (١) تحديد الأقسام الوظيفية في المدينة مثل المناطق السكنية والتجارية والصناعية حيث يستطيع كل منها أن يؤدي دوره بأقل تكلفة وعدم تناقض مع الربط بين أقسام المدينة المختلفة بعضها مع البعض الآخر ومع العالم الخارجي بشكل متفاعل وتطوير كل قسم منها وفق مستوى معقول من نواحي الحجم والإضاءة والأماكن الخضراء في المناطق السكنية وأماكن وقوف المواصلات في المناطق التجارية .
- (٢) التأكيد على أن تكون البيوت قوية البناء وصحية ومريحة ومبهجة بالنسبة للمناطق السكنية المختلفة لكي ننسجم والحاجات المتعددة لكل أنواع وأحجام الأسر مع الاهتمام بأشكالها المتغيرة ورغباتها المختلفة مع توفير جميع الخدمات التي يحتاجها سكان تلك المساكن .
- (٣) الاهتمام بالوظيفة الترفيهية داخل المدن باعتبارها الوظيفة التي يحتاجها السكان للترويح عن أنفسهم ولقضاء أوقات مريحة في أوقات الإجازات أو نهاية الأسبوع .

ثالثاً : أشكال وأنواع التخطيط الحضري :

(١) **التخطيط على مستوى البيئة الحضرية :**

- حيث يكون التركيز على التركيب الداخلي للبيئة الحضرية بما تتضمن من أنشطة وفعاليات مختلفة ويركز التخطيط في مثل هذه الحالة على بيئة واحدة كالتخطيط لمدينة بنغازي في ليبيا أو مدينة البيضاء بالمغرب أو الموصل في العراق .

(٢) **مستوى الإقليم الحضري :**

- ويتجه التخطيط في مثل هذه الحالة إلى عدة بيئات حضرية تلتقي مع بعضها البعض في تجمع حضرياً واحداً يشكل مشكلة واحدة يجب أن تعالج كوحدة حضرية واحدة .

(٣) **التخطيط على مستوى الدولة :**

- ويوجه التخطيط في هذا المستوي ليرتبط بعملية التحضر ككل وتوضع خطة شاملة عامة لكل البيئات الحضرية وتترك الفرصة لتعديل وتبديل الخطة العامة بخطة فرعية تتناسب مع ظروف كل بيئة على حدة .

رابعاً : الصفات الأساسية الواجب توافرها في التخطيط الحضري :

- تتطلب طبيعة التخطيط الحضري الاهتمام بصفات أساسية يجب أن تتوفر في عملية التخطيط نفسها ومن أهمها ما يلي :
- (١) **ضرورة تقسيم العمل والتخصص** وتنفيذ ذلك على مختلف مستويات الدولة بما يخفف عن كاهلها الأعباء الإدارية بإسناد جزء منها إلى هيئات وسلطات محلية حضرية مستقلة .
- (٢) **العمل على تكافؤ الأعباء المالية على البيئات المختلفة مع الخدمات التي تتلقاها** وتوفر العدالة لها حتى لا تستأثر بيئات أو مدن بالنصيب الأعلى من الخدمات على حساب الأجزاء الأخرى .
- (٣) **التغلب على مساوئ الروتين الإداري المركزي** فإن وحدة النمط ورتابة الأسلوب الإداري لا يجعل أي تخطيط كفؤاً لمواجهة الاحتياجات المحلية التي تتطلب تنوعاً في الشكل وتعدد في الطريقة والأسلوب بما يتناسب مع حاجات الحضر وإمكانياته وظروفه .
- (٤) **ضرورة مساهمة ومشاركة أهل الحضر في إدارة شئون مدنهم** مسألة لا تتطلبها الروح الديمقراطية فحسب بل تتطلبها أيضاً قواعد الإدارة الناجحة لأنها طريق الحرية والمسئولية في نفس الوقت .
- (٥) **تدعيم البناء الاجتماعي والاقتصادي للدولة** عن طريق تعزيز القوى الكامنة في البيئات المحلية ومحاربة روح السلبية واللامبالاة التي تظهر وتصاحب الأسلوب المركزي في إدارة وتخطيط البيئات الحضرية .
- (٦) **تشجيع التنافس البناء بين المدن وإيجاد الحوافز للنهوض بالمجتمع الحضري** وربطه بالمجتمع القومي واعتبار التخطيط الحضري وسيلة تنظيمية وإدارية للتدبير والتقدير والتنبؤ بمستقبل البيئة الحضرية الواحدة في إطار البيئة الاجتماعية العامة .
- (٧) **مراعاة تخفيف النفقات إلى أقصى حد ممكن نتيجة وضع الخطة بمعرفة ومشاركة سكان المدينة الذين هم أدري بمواردهم وإمكانياتهم واحتياجاتهم** كما يجب أن يوفر التخطيط الحضري رقابة جديدة من جانب سكان المدينة على المسائل الحيوية المتصلة بمعيشتهم وهم أقدر من غيرهم على مباشرة مثل هذه الرقابة لأنها تهمهم ولكونها قريبة منهم .

خامسا : خصائص التخطيط الحضري :

➤ يمكن تحديد بعض خصائص التخطيط الحضري في المظاهر التالية :

(١) فهم العناصر الاجتماعية والثقافية والنفسية كمكونات أساسية في الخطة الموضوعة للبيئة الحضرية فقد تقام وتنفذ خطة حضرية في مدينة دون دراسة غايتها وأهدافها الاجتماعية والثقافية التي رسمت لها وكذلك دون متابعة آثارها ونتائجها المقصودة وغير المقصودة وهذا ما يؤدي إلى فجوة وارتباك بين النظرية والتطبيق في التخطيط الحضري أو بين ما يعبر عنه بالجوانب المعمارية والسلوكية للتخطيط الحضري .

(٢) تحديد مكونات وعناصر البيئة ، وعملية تحديد مكونات البيئة الحضرية أمر مرادف لما يمكن تسميته بالمسح الجغرافي حيث يجب على المخطط أن يعرف ويحدد ما هو موجود من أنشطة وظواهر مختلفة .

(٣) استخدام مفهوم النظام أو النسق ويقصد بذلك معالجة البيئة الحضرية وتخطيطها كوحدة مترابط مكوناتها وعناصرها مع بعضها البعض ومعالجة النظام كوحدة ينبع من كونه عبارة عن بنية تتكون من عناصر وروابط ، وتشكل الروابط والعناصر شبكة العلاقات التي تكون في مجموعها وحدة النظام .

➤ ويمكن النظر إلى التخطيط الحضري كنظام يتكون من فرعين أساسيين هما :

(أ) نظام البيئة الطبيعية الذي يتكون من عناصر رئيسية أهمها المناخ والتضاريس والمياه والتربة والنبات الطبيعي والمصادر الطبيعية الأخرى كالمعادن .

(ب) نظام المؤسسات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسائر التنظيمات البشرية التي تؤثر في نوع الأنشطة .

• ويتكون نتيجة التفاعل بين هذين النظامين الفرعيين نظام فرعي آخر هو استخدام الأرض بما تحويه من أنشطة مختلفة كالجارة والصناعة والإسكان والخدمات وغيرها كما أن كل نشاط من هذه الأنشطة يمكن أن يشكل في حد ذاته نظاما فرعيا ضمن النظام الفرعي لاستخدامات الأرض .

(٤) يرتبط التخطيط الحضري كغيره من أنماط التخطيط الأخرى بوجود قرارات سياسية وإدارية ومالية تعزز أجهزة التخطيط وتحدد لهم اختصاصاتهم وصلاحياتهم وتعطيهم قوة التنفيذ والتصرف وما لم تكن هذه القرارات واضحة المعالم ذات صبغة قانونية فإنها تشوش ذهن المخططين والخطط أكثر من توضيح الرؤية وسير العمل .

(٥) تصور التخطيط الحضري على أنه عمليات مترابطة تتم على عدة مستويات من أهمها : مستوى البيئة الحضرية ، ومستوى الإقليم الحضري ، ومستوى الدولة .

(٦) النظر إلى التخطيط الحضري على أنه يتعامل مع بيئة تتصف بعدم التجانس وتقبل الفروق بين الجماعات المختلفة بسبب تباين عاداتهم وتقاليدهم والتي هي انعكاس لتباين في الخلفيات الثقافية والاجتماعية لهذه الجماعات المختلفة ويأتي هذا الاختلاف نتيجة تعرض البيئات الحضرية في كثير من مدن العالم الثالث لهجرات واسعة من مناطق متباينة .

(٧) النظر إلى التخطيط الحضري كعملية من عمليات إعادة بناء العلاقات الاجتماعية ويظهر ذلك مثلا في عملية نقل السكان من منطقة إلى أخرى في المدينة الواحدة نتيجة للتخطيط وكذلك في الكيفية التي يرغبون بها التوزيع مكائيا في المناطق الجديدة المخصصة لهم .

٨) من طبيعة التخطيط الحضري خلق توازن إقليمي بين جميع المناطق والمقصود بالتوازن هنا هو الميل لتوجيه استثمارات التنمية الحضرية لجميع المناطق وعلى أوسع نطاق بدلا من حصرها في مراكز محدودة .

سادسا : الظواهر المصاحبة للتخطيط الحضري :

أ) الظواهر الطبيعية أو المادية :

- ١) عدم تناسق التخطيط الحضري في كثير من المدن وخاصة في البلدان النامية وقد يؤدي هذا إلى ضياع الذوق العام للمدينة .
- ٢) اختلاط استعمالات الأرض داخل المدينة إذ يلاحظ أن هناك مباني معدة كمساكن تتحول إلى مكاتب إدارية أو أن هناك مناطق للصناعة تتحول إلى مخازن أو ورش أو أن هناك أراض زراعية تتحول إلى مباني أو مرافق معمارية مختلفة .
- ٣) الضغط على مرافق الخدمات وذلك مثل ازدحام الطرق والضغط على خدمات الهاتف والكهرباء والطرق العامة ، ففي كثير من مدن العالم الثالث نجد أن سكان المدينة يزدادون بدرجة أعلى من زيادة المرافق والخدمات .
- ٤) تلوث البيئة في المدينة وهذا التلوث غالبا ما يكون ناتجا عن النفايات التي يرميها الإنسان في الساحات والشوارع وعلى شواطئ البحار أو الأنهار ، إضافة إلى مخلفات السيارات والمركبات الآلية الناتجة عن الاحتراق هذا مع ملاحظة الغبار الناتج عن حركة الإنسان والمعدات .

٥) عدم التوازن في عدد وإمكانيات المرافق الترفيهية في المدينة فقد تتمتع بعض أحياء المدينة بالعديد من النوادي والساحات ولا توجد في أماكن أخرى من المدينة أية خدمات ترفيهية على الإطلاق

- وربما يأخذ سوء التوازن أشكالا أخرى مثل عدم التوازن بين الخدمات وكثافة السكان وفي هذا السياق قد يلاحظ عجز المدينة عن مواكبة التطور الاجتماعي والسكاني السريع فمثلا ما أن تبنى مدرسة وتجهز حتى تظهر الحاجة في اليوم التالي إلى توسيع هذه المدرسة لاستقبال التلاميذ الجدد وذلك بسبب الزيادة المستمرة لسكان المدينة .

ب) الظواهر الاجتماعية :

- ١) عدم التجانس في العلاقات الاجتماعية الأمر الذي يعرض الفرد والأسرة إلى مشكلات اجتماعية ونفسية .
- ٢) سوء التنشئة الاجتماعية وذلك بسبب تعقد الحياة في المدينة وضعف الرقابة الأسرية .
- ٣) تعدد الثقافات في المدينة حيث يضم مجتمع المدينة ثقافات وجنسيات مختلفة وهذا يجعل مجتمع المدينة معقدا متباينا يصعب العيش فيه بسهولة .

٤) بروز التباعد الاجتماعي والثقافي بين سكان المدينة وذلك بسبب كبر حجم المدينة وتعقد الحياة فيها وتعدد مطالبها وضيق الوقت فهذا كله يهيئ الفرصة للتناقض الاجتماعي الذي يولد العديد من المشاكل الاجتماعية .

٥) ارتفاع درجة الروح العدوانية والاعتداء وذلك بسبب العديد من القيود المادية والاجتماعية مثل الازدحام والسكن في أماكن ضيقة وتباعد المسافات والقيود الاجتماعية مثل ضغوط العمل والالتزام بالمواعيد المتلاحقة .

ت) الظواهر التنظيمية :

١) النمو السكاني المتزايد في المدن الكبرى سواء بسبب الزيادة الطبيعية الناجمة عن ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات أو بسبب الهجرة من المناطق الزراعية والريفية الى المدينة .

٢) تمركز السكان الحضر في المدينة الرئيسية أو مدينتين وقد أتضح أن هذه المدينة أو المدينتين الرئيسيتين تنمو بدرجة أكبر وفي فترة زمنية أقصر من باقي المدن الصغيرة الأخرى وهذا يسبب اختلال التوازن السكاني في البلاد بمعنى أن هناك مناطق

مزدهمة عالية الكثافة ومناطق قليلة السكان ومنخفضة الكثافة وهذا الموقف الأخير كثيرا ما يلاحظ في البلاد النامية الحديثة الاستقلال .

(٣) يؤدي النمو السكاني في المدينة الكبيرة إلى التقليل من وظيفة وأهمية المدن الصغيرة والمتوسطة والقرى من الناحية الاجتماعية والاقتصادية فتصبح المدينة الكبيرة مركزا لجذب العمالة والبشر ويتركز فيها النشاط الاجتماعي والاقتصادي وهذا يحتم على التخطيط الوطني الاتجاه نحو تنمية الريف والمدن الصغيرة للإبقاء على البشر والعمالة فيها الأمر الذي يساعد على توازن البناء الديمغرافي في المجتمع .

(٤) وأخيرا اتجهت المدينة في كثير من بلدان العالم الثالث بما في ذلك المدن العربية لأن تكون مركزا حضاريا للخدمات بدلاً من أن تؤدي دورا مهما في الإنتاج والنمو الاقتصادي ذلك لأن الاستثمار في مشروعات الخدمات مثل الطرق والمدارس ومراكز التوزيع يضعف من الاستثمار في المجالات الإنتاجية .

ولله الحمد والمنة تم الانتهاء من إعداد الملزمة ..

كل الدعوات لكم بالتوفيق بأعلى الدرجات ..

ولا تنسوني من صالح دعواتكم ♥

أهم ما ذكر في : المحاضرة المباشرة (الأولى + الثانية)

• لأن المنهج جديد حيث أذكر أهم ما ذكر في المحاضرة المباشرة الأولى والثانية لعل تساعد في تسهيل المذاكرة عليكم ..

❖ المحاضرة المباشرة الأولى :

- (١) مراجعة سريعة للمحاضرات المسجلة (من ١ إلى ٤) ، التصورات المختلفة للحضر : مهمة موجودة في المحاضرة الثانية .
 - (٢) محتوى المقرر يكفي للمذاكرة .
 - (٣) أسئلة الاختبار من المحتوى وموزعة بالتساوي ل ١٤ محاضرة وواضحة ومباشرة .
 - (٤) نظام المذاكرة : - مذاكرة بنظام التوقع (أيش السؤال الممكن يجي في السطور الملونة الموجودة في الشرائح)
- ملاحظة :

• في الشرائح سطور ملونة وهي موضع الاسئلة + المذاكرة للامتحان مع الاطلاع على أسئلة الواجب فهي نموذج لأسئلة الاختبار (٥) العلماء : نتفق كذا مع بعض على التالي :

- كل التعريفات ليس مطالب بعلمائهم (المهم هنا نحفظ ونفهم التعريف)
- مجموعة من العلماء مطالبين فيهم (العالم المرتبط باسم نظرية محددة)
- (٦) التواريخ (سواء المحددة بالرقم أو تواريخ القرن ...) معانا في الاختبار .

❖ المحاضرة المباشرة الثانية :

- (٩) مراجعة سريعة ل النظريات المفسرة لمشكلات الحضرة .
- (١٠) مراجعة المتصل الريفي الحضري ومهم (في المحاضرة الثامنة)
- (١١) التواريخ يؤكد عليها الدكتور أنها معنا ومش كثيرة .
- (١٢) العلماء المرتبطين باسم نظرية ، وهم :

علماء النظريات المفسرة لمشكلات الحضرة	لويس ممفورد هتم بدراسة المدينة تاريخياً (لتحليل التاريخي في دراسة المدن كأساس لعلم الاجتماع الحضري) موجود في المحاضرة الأولى
أوسكار لويس و هيربرت جانز وهم من أتباع النظرية التركيبية	لويس ويرث ل النظرية الحضرية كأسلوب الحياة
ابن خلدون (في المحاضرة السابعة) وكذلك علماء اتجاه الشائيات في التمييز بين الريف والحضر في نفس المحاضرة أ- السير هنري مين ب- فرديناند تونيز ج- إميل دور كايم د- هيوارد بيكر هـ - روبرت ريد فيلد	كلاود فشر نظرية الثقافة الفرعية للحضرية

➤ علماء النظريات الخاصة بنمو المدن : ليس مطالبين فيها

تم كتابة ملخص المحاضرتين المباشرتين السابقة الأخت : Nawarah * فجزاها الله ألف خير ..